المجمع 20 (2025/1446). 131-176

من المؤلّف الحقيقي لكتاب "نهج البلاغة"؟ بعض الملاحظات حول نسبة "نهج البلاغة" لعلي بن أبي طالب، وللشّريف الرَّضيّ وللشّريف المُرْتَضى

خالد سنداوي[1]

Examining the Authorship of *Nahj al-Balāgha*: Between Ali Ibn Abi Talib, al-Sharif al-Radi, and al-Sharif al-Murtad

Khalid Sindawi

Abstract

The book *Nahj al-Balagha* is a collection of sermons, letters, adages, commandments, and etiquettes, divided into 238 sermons, 79 treatises, and 489 sayings. People following the Shiite sect regard it as a crucial text for teaching and learning, and they attribute it to Ali Ibn Abi Talib. Yet, the book's *real* author is still disputed among Sharia scholars. While some attribute it to Ali Ibn Abi Talib, others claim that al-Sharif al-Radi is the book's actual author, whereas another group attribute it to al-Sharif al-Murtada. This study employs a comprehensive approach to investigate and analyze the book's authorship. It involves a detailed literary and historical analysis, examining primary sources, scholarly works, and critical literature to explore the *real* author of the text. It compares the content of the book with other authenticated works belonging to the potential authors in order to identify similarities and differences. By evaluating the style, language, and themes of *Nahj al-Balagha*, as well as reviewing historical documents and manuscripts, the study aims to trace the text's origins and transmissions. In doing so, it addresses the significant critiques and controversies surrounding the text, enhancing our understanding of its historical and literary significance. The study further contributes to the ongoing discourse on the book's authorship, providing more clarity on the topic and promoting additional scholarly research.

Keywords: Nahj al-Balagha; Classical Arabic Writing; History; Comparative Studies; Authorship.

[1] أكاديمية القاسمي.

الملخّص

"نهج البلاغة" كتاب يُنسَب إلى عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه يتضمّن عددًا من الخطب والمواعظ والعهود والرّسائل والحِكَم والوصايا والآداب، توزّعت على 238 خطبة، و 79 رسالة و 489 قولا، يرى الشّيعة في "النّهج" أنّه أحد الكتب المهمّة الّتي يجب على الشّيعي قراءتها والأخذ والتعلّم منها، وقد اختلف الدّارسون والنّقّاد القدامى والمعاصرون في مؤلِّفه، فمنهم مَن اعتبره لعليّ بن أبي طالب ومنهم من اعتبره للشّريف الرَّضيّ، وفريق ثالث جعله للشّريف المرتضى. تتناول هذه الدراسة بالاستقصاء والتحقّق والتحليل نسبة الكتاب إلى صاحبه أو ما يُزيل الإبهام، هل هو عليّ بن أبي طالب؟ أم الشّريف الرَّضيّ؟ أم الشّريف المرتضى؟ ويحاول أن يرجّح لمن يُنسَب كتاب نهج البلاغة، وما مدى مصداقيّته؟ وما مدى صحّة نسبة كتاب نهج البلاغة لعليّ، وما رأي الدّارسين والعلماء فيه؟ وما هي أهمّ المطاعن الموجّهة إلى نهج البلاغة؟

كلمات المفتاح: نهج البلاغة، عليّ بن أبي طالب، الشّريف الرَّضيّ، الشريف المرتضى، الشيعة الإماميّة (الاثنا عشريّة).

تمهيد

"نهج البلاغة" كتاب جمع فيه الشّريف الرَّضيّ المختار من كلام الإمام عليّ بن أبي طالب في الخطَب والمواعظ والحِكَم وغيرها. اشتمل الكتاب على عدد من الخطب والمواعظ والعهود والرّسائل والحِكم والوصايا والآداب، ويرى الشّيعة في الكتاب أنّه أحد الكتب الهامّة الّتي يجب على الشّيعي قراءتها والأخذ منها والتّعلم منها، بل إنّ الخميني قائد الثّورة الإسلاميّة في إيران كان من وصيّته قبل موته للشّباب أن يحافظوا على قراءة "نهج البلاغة"[1]. بعد مقدمّة قصيرة، يضع الشّريف الرَّضيّ كلام عليّ في ثلاثة أقسام: الخطب، والكتب، والحِكَم، مضيفا إليه .كلّما اقتضى الأمر توضيحات مختصرة مفيدة. الكتاب مكوّن من أربعة أجزاء.

الجزء الأوّل: مقدّمة الشّريف الرَّضيّ ويشرح فيها سبب جمعه للكتاب وملخّص الكتاب وسبب تسميته.

[1] مركز المعارف للتأليف والنشر، الشباب في فكر الإمام الخميني قُدِّس سرَّه، 40.

الجزء الثّاني: خُطَب عليّ، وفيه مجموعة من الخطب الّتي ألقاها عليّ على النّاس، وبلغ عددها 238 خطبة.

الجزء الثّالث: كُتب عليّ، وفيه فحوى بعض الكتب والرّسائل الّتي أرسلها عليّ إلى عُمّاله في الأمصار أو أعدائه، وعددها 79 كتابا.

الجزء الرّابع: حِكَم عليّ ومواعظه، وفيه مقتطفات من كلام عليّ وحكمه ووصاياه، وبلغ عددها 489 حكمة. وقد عدّ بعض الباحثين نحوا من 370 مؤلّفا حول نهج البلاغة من الشّرح والتّفسير والتّرجمة وغيرها[1]. وقد طُبِع الكتاب مرارا في إيران ومصر وبيروت وأقدَم طبعة له في تبَريز سنة 1247هـ/ 1831م (طبع حجر)[2]. كما شُرِح عدّة شروح، أشهرها شرح عزّ الدّين عبد الحميد بن هبة الله بن محمّد بن محمّد بن أبي الحديد المعتزلي والمتوفّى سنة 655هـ/ 1257م، وهو شرح حافل وموسوعة ثقافيّة. وشرحه شرحا مختصرا الشيخ محمّد عبده، وطبع شرحه هذا في بيروت سنه 1885م. وهذا ما يوضّح إلى حدّ ما مكانة الكتاب وقيمته.

---

[1] من هذه الشروحات: معارج نهج البلاغة"، لظهير الدين بن علي بن زيد البيهقي (ت. 565هـ/ 1169م)؛ "منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة"، لقطب الدين سعيد بن هبة الله الراوندي (ت. 573هـ/ 1142م)؛ "حدائق الحقائق في شرح نهج البلاغة", لقطب الدين الكَيدَري البيهقي (من علماء القرن السادس للهجرة)؛ "شرح نهج البلاغة"، لعبد الحميد بن محمّد بن محمد بن ابي الحديد المعتزلي (ت. 656هـ/ 1258م)؛ "شرح نهج البلاغة"، لكمال الدين ميثم بن علي بن ميثَم البحراني (ت. 699هـ/ 1299م)؛ "اختيار مصباح السالكين". وهو الشرح المتوسط لابن ميثَم على نهج البلاغة؛" شرح نهج البلاغة"، لمحمد باقر اللاهيجي الأصفهاني (من علماء القرن الثالث)؛"شرح نهج البلاغة"، للشيخ محمد عبده (ت. 1323هـ/ 1905م)؛ "منهاج البراعة"، للسيّد حبيب الله الخوئي (ت. 1324هـ/ 1906م)؛ "الدرّة النجفيّة"، للميرزا إبراهيم الدنبلي الخوئي (ت. 1325هـ/ 1907م)؛ "شرح نهج البلاغة"، للسيد محمّد كاظم الموسوي القزويني (ت. 1415هـ/ 1994م)؛ "بهج الصباغة في شرح نهج البلاغة"، للعلامة محمّد تقي الشوشتري (ت. 1415هـ/ 1994م)؛ "في ظلال نهج البلاغة"، لمحمّد جواد مغنية (ت. 1400هـ/ 1979م)؛ "شرح نهج البلاغة" (بالفارسية)، للعلامة محمّد تقي الجعفري (ت. 1419هـ/ 1998م)؛ "توضيح نهج البلاغة"، للسيد محمّد الشيرازي (ت. 1422هـ/ 2001م).

[2] سركيس، يوسف. **معجم المطبوعات العربيّة والمعرّبة**. مصر: مكتبة سركيس، 1328هـ/ 1910م، 1125.

هناك ترجمات فارسيّة كثيرة لنهج البلاغة، يمكن أن نذكر من أشهرها ترجمة السيّد عليّ نقي فيض الإسلام والسّيد جعفر شهيدي. وقد تُرجم الكتاب للعديد من اللّغات، طُبِع منها إلى الآن نحو من خمس عشرة ترجمة منها: الإنجليزيّة والفرنسيّة والإسبانيّة والرّومانيّة والرّوسيّة والأُرْدِيّة والفارسيّة وغيرها.

شغل الكتاب "نهج البلاغة" جمهرة المتأدّبين، منذ أطلّ عليّهم في بداية القرن الخامس للهجرة، وعدّه كثير من الدّارسين في مقدّمة الآثار الّتي يحفظها من ينشد اللّفظ البليغ، والعبارة الفصيحة، والحكمة الواعية، والفكرة السّامية. وتواترت عناية النّاس به إلى يومنا هذا.

وكما شغل الكتاب جمهرة المتأدّبين طلبا للفصاحة والبلاغة، فقد شغل المحقّقين بما تضمّنه ممّا ينسب إلى عليّ بن أبي طالب، واحتدمت الخصومة فيه، ما بين مُثبِت جميع ما فيه إليه، ونافٍ عنه الكتاب مُدّع أنّه من صُنْع الشّريف الرَّضيّ أبي الحسن محمّد بن الحسين بن موسى الموسوي، المتوفّى سنة 406هـ/ 1015م، ومتردّد بين الإثبات والنّفي.

وسيُلقي هذا البحث بعض الأضواء على هذه القضيّة، لعلّ في هذا الجهد، إلى جانب جهود الدّارسين الآخرين، ما يجلي وجه الحقيقة يوما ما.

طريقة البحث

نظرًا لطبيعة الدّراسة، فقد استخدم البحث المناهج الآتية:

أ. المنهج الاستقرائيّ: أي جمع الملحوظات المتعلّقة بالمؤلّفات والرّوايات والأخبار قيد الدّراسة، ثمّ تصنيفها، واستنباط الأحكام من تلك الرّوايات وفقًا لمعايير الدّراسة.

ب. المنهج الوصفيّ: أي وصف محتوى موادّ نهج البلاغة، ومقارنتها بعضها ببعض لمعرفة حجم الإضافات العمليّة، وحجم المكرّر من المعلومات والموضوعات، ومعرفة الجوانب الّتي لا تزال بحاجة إلى مزيد من البحث والدّراسة، أو الجوانب الّتي لم تبحث بعد.

ت. المنهج التّاريخي: أي دراسة نصّ نهج البلاغة ومعرفة أصوله وجذوره وردّه إلى أصوله وذلك من خلال دراسة الظّروف السياسيّة والاجتماعيّة والثّقافيّة للعصر الّذي ينتمي إليه نصّ نهج البلاغة، لفهم مضمونه وتفسير خصائصه واستجلاء كوامنه وغوامضه.

ث. المنهج الأسلوبيّ: وذلك من خلال قراءة أسلوب النّهج قراءة أسلوبيّة إحصائيّة ومقارنتها بعد ذلك بأسلوب كتابة الشّريف الرَّضيّ من خلال كتبه، ومن خلال نوعيّة التّراكيب ومستويات التّصوير، وإيقاع الأفكار، وطول الجمل، ونوعيّتها من حيث الأسميّة والفعليّة وما إلى ذلك من الأمور.

أسئلة البحث:

يحاول البحث تقصّي القضايا الآتية:

- لمن يُنسب كتاب نهج البلاغة، وما مدى مصداقيّته؟
- ما مدى صحّة نسبة كتاب نهج البلاغة لعليّ، وما رأي الدّارسين والعلماء فيه؟
- ما هي أهمّ المطاعن الموجّهة إلى نهج البلاغة؟

الدّراسات السّابقة

هناك دراسات كثيرة سبقت هذا المقال، منها الكتب والمقالات والرسائل والأطاريح الجامعيّة. فمن أهمّ الكتب التي تناولت نهج البلاغة وناقشته "دراسات في نهج البلاغة" لمحمّد مهدي شمس الدين[1]، تناول فيه فكرة المجتمع والحكم والمغيبات والوعظ في هذا الكتاب بالتفصيل، وأصالة نهج البلاغة من منظور الدراسة الموضوعيّة الأسلوبية، حيث تناول المؤلّف الأسلوب ومدارس الأسلوبيّة واتجاهاتها، ثمّ تطرّق إلى الشريف الرضي وأسلوبه في نهج البلاغة ومن سبقوه فيه، ثمّ قضية الانتحال في نهج البلاغة والردّ عليها دراسة موضوعيّة أسلوبيّة والردود على بدايات التشكيك في نهج البلاغة والتشكيك في نسبة أجزاء من نهج البلاغة إلى علي بن أبي طالب عند المتأخّرين والردود عليهم، ثمّ الشبهات الشكليّة والمعنويّة

[1] شمس الدين، محمّد مهدي. **دراسات في نهج البلاغة**. النَّجف: المطبعة العلميّة، 1956.

والردود عليها دراسة موضوعية أسلوبيّة، واستنتج أنّ دوافع الشريف الرضي في جمع نهج البلاغة هي العوامل المهمة التي تجعل كلّ باحث يقتنع بعدم إمكانية الانتحال في نهج البلاغة وعن موضوع السجع وتنميق الكلام في النهج، حاول الباحث أن يثبت أنّ السَّجْع من المحسّنات التي كثر ورودها في النصوص التي سبقت ظهور الإسلام، ووردت في الأحاديث النبويّة وخطب الخلفاء الراشدين قبل علي بن أبي طالب، كما أنّ دقّة الوصف وغرابة التصوير تعدّ ممّا يميّز كلام علي بن أبي طالب من الناحية الأسلوبية.

ومن الكتب المهمّة التي تناولت نهج البلاغة وناقشته "بلاغة الإمام علي" لأحمد محمد الحوفي[1]، حيث تناول الباحث بيئة الإمام الخطابيّة والكتابيّة وروافد البلاغة، ثمّ توثيق النهج من حيث اليقين بصحته والرفض له والشكّ في بعضه والدعاوى والمناقشة، ثمّ بلاغة نهج وخصائصه النحوية من العاطفة والخيال والأفكار والتعبير.

و"أصالة نهج البلاغة من منظور الدراسة الموضوعية الأسلوبية" لعلي حاجي خاني[2] حيث تناول المؤلّف الأسلوب ومدارس الأسلوبية واتجاهاتها، ثمّ تطرق إلى الشريف الرضي وأسلوبه في نهج البلاغة ومن سبقوه فيه، ثمّ قضيّة الانتحال في نهج البلاغة والردّ عليها دراسة موضوعيّة أسلوبيّة، والردود على بدايات التشكيك في نهج البلاغة، والتشكيك في نسبة أجزاء من نهج البلاغة إلى عليّ عند المتأخّرين والردود عليهم ثمّ الشبهات الشكليّة والمعنويّة والردود عليها دراسة موضوعيّة أسلوبيّة، واستنتج أنّ دوافع الشريف الرضي في جمع نهج البلاغة هي من العوامل المهمّة التي تجعل كلّ باحث يقتنع بعدم إمكانيّة الانتحال في نهج البلاغة، وعن موضوع السّجع وتنميق الكلام في النهج، حاول الباحث أن يثبت أنّ السجع من المحسنات التي كثر ورودها في النصوص التي سبقت ظهور الإسلام ووردت في الأحاديث النبوية وخطب

[1] الحوفي، أحمد. **بلاغة الإمام علي**. القاهرة: دار نهضة مصر للطباعة والنّشر، 1977.

[2] حاجي خاني، علي. **أصالة نهج البلاغة من منظور الدراسة الموضوعيّة الأسلوبيّة**. طهران: جامعة تربيت مدرس، 1434هـ/ 2012م.

الخلفاء الراشدين قبل علي، كما أنّ دقّة الوصف وغرابة التصوير تعدّ ممّا يميّز كلام علي من الناحية الأسلوبية.

ولعلّ من أهمّ المقالات: "أساليب ابن أبي الحديد في إثبات أصالة نهج البلاغة" للباحث مجيد معارف[1]، حيث استعرض الباحث شرح ابن أبي الحديد لنهج البلاغة وجهوده في التعبير عن ميزات كلام علي على كلام سائر الخطباء بأسلوب التناول الإيجابي لأصل نهج البلاغة والذي يشمل ذكر المحاسن الأدبيّة والمعنوية والتعرّف على المصادر والمجالات وسبب إصدار الخطب والرسائل واستدراك الكلام في شرحه والنفوذ والتأثر من كلمات علي، والمقارنة الفنيّة بين خطب نهج البلاغة، وكلام الخطباء المشهورين.

ومقالة "في الدفاع عن نهج البلاغة والردّ على شبهات الدكتور شوقي ضيف"، للباحث تورج زيني وند[2] حاول الباحث أن يدخل في صميم آراء ضيف ليرسم تصويرا واضحا من حقيقة نهج البلاغة وآرائه، وقد سار في بحثه وفق ضوء المنهج الديكارتي المعروف، الذي يمتاز بالشكّ والتناقض والحيرة والتشاؤم وسوء الظنّ والخصومة والعصبية بلا حجج معتمدة. واستنتج الباحث أنّ شبهات ضيف صدرت منه بدافع العصبية العمياء والجهل المتراكم في تعريف نهج البلاغة.

ومقالة "دعوات وشبهات أثارها البعض حول نهج البلاغة"، لعبد الرسول الغفاري[3]، تناول الباحث الموضوعات المهمّة في النّهج، وهي النبوة والأنبياء والشرائع السابقة، ثمّ نبوة خاتم

---

[1] معارف، مجيد. "روش هاي ابن أبي الحديد در اثبات اصالت نهج البلاغة" (أساليب ابن أبي الحديد في إثبات أصالة نهج البلاغة)، **مجلة مقالات وبررسيها (مجلة المقالات والتحقيقات)**، دفتر 1/ 76، جامعة طهران، 1425هـ/ 2004م، ص 135- 156.

[2] وند، تورج زيني. "في الدفاع عن نهج البلاغة والردّ على شبهات شوقي ضيف"، **مجلة العلوم الإنسانيّة**، عدد 17، 1431هـ/ 2009م، ص 91- 107.

[3] الغفاري، عبد الرسول. "دعوات وشبهات أثارها البعض حول نهج البلاغة"، **تراثنا**، العدد 91- 92، 1428هـ/ 2007م، ص 21-99.

الرسول محمّد (صلّى الله عليه وسلّم) مع بيان ما في القرآن الكريم من الأوامر والإرشادات والنُّظم التي رسمها الله سبحانه للبشر وعن دواعي كتابته للمقال، هو ردّ تلك الشبهات التي جاءت مكرّرة على ألسنة عدّة من الكتاب، ثمّ كشف اللثام عن الحقائق التي انطوت عليها الخطبة الشِّقْشِقِيَّة والأدوار السياسية التي مرّ بها المسلمون بعد رحيل النبي (ص).

ومقالة "نهج البلاغة: جمعه، مصادره، مناقشة التشكيك في نسبته إلى الإمام علي"، لعبد الهادي الشريفي[1]، قام الباحث بطريقة الرَّضي في الجمع، وهو جمع ما تفرّق من كلام علي بن أبي طالب من مصادره الموثوقة ودوّنه في أوراق متفرقة ليستدرك ما يشذّ عنه مستقبلا، ثمّ عمد إلى اختيار محاسن كلامه، وأوضح أن جميع ما ضمّه النهج أخذه الشريف الرضي من المصادر التي سبقته زمانا، أو التي عاصرته، ولما كانت مهمّة الرَّضي محصورة بالجمع مع التمحيص والتحقيق والانتفاء لضبط مادة النهج، لإبراز بلاغة علي وفصاحته، فإنّه لم يراعِ في ما اختاره التنسيق والتتالي، أمّا قضيّة كثرة الخطب، فإنّها كانت قياسا إلى كثرة الدواعي والأغراض، وتراكم الأحداث والظروف السياسية والعسكريّة والاجتماعيّة والأخلاقيّة قليلة، لأنّ جميع هذه الأمور تحتاج إلى كلام كثير هو أضعاف ما ورد في النهج من الخطب.

نلاحظ أنّ الدّراسات السّابقة التي حاولت الردّ على الشبهات المطروحة حول المؤلّف الحقيقي لكتاب نهج البلاغة قد عالجت الموضوع، في الغالب من وجهة معيّنة مُغفلة بذلك بقيّة الجوانب. منها الأدلّة العقليّة والتاريخيّة والمناهج الأسلوبيّة والأساليب المقارنة، ستحاول الدراسة الحاليّة أن تكون متعدّدة الاتجاهات مع التركيز على الأسلوبيّة أساسا للعمل. فقد ظهر أنّ المصادر المذكورة لم تختصّ بمآخذ على نهج البلاغة حول حجمه والإسهاب في كلام علي بن أبي طالب والشبهات اللفظية الواردة حولها ولم تتوسّع فيها، وستحاول هذه الدراسة أن توضح ذلك.

[1] الشريفي، السيّد علي الهادي. "نهج البلاغة جمعه، مصادره، مناقشة التشكيك في نسبته إلى الإمام علي"، **مجلّة المنهاج**، العدد 36، 1425هـ/ 2004م، 146-165.

آراء النُّقاد القدماء في صحّة نسبة كتاب نهج البلاغة لعليّ بن أبي طالب

ونبدأ بتدوين ورود ذكر الكتاب في كتب السّابقين وأقوالهم فيه:

ذكره الشّريف الرَّضيّ (ت. 406هـ/ 1015م) في كتابه "حقائق التّأويل" حيث قال في حديثه عن القرآن: "وإنّي لأقول أبدا: إنّه لو كان كلام يلحق بغباره، أو يجري في مضماره، بعد كلام رسول الله صلّى الله عليّه وآله، لكان ذلك كلام أمير المؤمنين عليّه السلام، ومن أراد أن يعرف برهان ما أشرنا اليه، فلينعم النّظر في كتابنا الّذي ألّفناه، ووسمناه بـِ"نهج البلاغة"، ويشتمل على مختار جميع الواقع إلينا من كلام أمير المؤمنين عليّه السلام..."[1]. كما وذكره الشّريف الرَّضيّ في كتابه "تلخيص البيان "في الكلام على قوله تعالى:﴿فَعَمِيَتْ عَلَيْهِمُ الْأَنْبَاءُ يَوْمَئِذٍ فَهُمْ لَا يَتَسَاءَلُونَ﴾[2]، حيث قال: "ومن الكنايات العجيبة عن الدّعاء على قوم بعمى العيون قول أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليّه السّلام في كلام له يخاطب بعض أصحابه: ما لكم لا سددتم لرشد، ولا هديتم لقصد. فكأنّه عليّه السّلام قال لهم: ما لكم أعمى الله عيونكم. وقد ذكرنا هذا الكلام بتمامه في كتابنا الموسوم بنهج البلاغة، وهو المشتمِل على المختار من كلام أمير المؤمنين عليّه السّلام في جميع أقسامه، ومرامي أغراضه"[3]. وذكره أيضا في "المجازات النبويّة" خمس مرّات:

الأولى: في الكلام على قوله صلّى الله عليّه وسلم: "إِنّ أَغْبَطَ أَوْلِيَائِي عِنْدِي لَمُؤْمِنٌ خَفِيفُ الْحَاذِ [قليل المال والعيال] ذُو حَظٍّ مِنَ الصّلاَةِ...."، حيث يقول: "فكلّما كان الواحد منهم أخفّ نهضا وامتراقا [يمضي وينطلق مسرعا]، كان أسرع بلوغا ولحاقا، ويبيّن ذلك قول عليّ في كلام له: تخفّفوا وتلحّقوا. وقد ذكرنا ذلك في كتابنا الموسوم بنهج البلاغة، الّذي أوردنا فيه مختار جميع كلامه صلّى الله عليّه وعلى الطّاهرين من أولاده"[4].

[1] الشَّريف الرَّضيّ، حقائق التّأويل في مُتشابه التّنزيل، 5: 167.

[2] سورة القَصص 28، الآية 66.

[3] الشَّريف الرَّضيّ، تلخيص البيان في مجازات القرآن، 178.

[4] الشَّريف الرَّضيّ، المجازات النّبويّة، 39، 40.

الثّانية: في الكلام على قول النّبيّ (ص) لأزواجه: "أسرعكن لحاقا بي أطولكن يدا" حيث قال بعد أن أورد قول عليّ بن أبي طالب: "من يُعطِ باليد القصيرة يُعطِ باليد الطّويلة "ووجّهَهُ: "وقد ذكرنا ذلك في كتابنا الموسوم بنهج البلاغة"[1]،

الثّالثة: عند الكلام على قوله النّبيّ (ص): "ألا وإنّ الدّنيا قد ارتحلت مُدبرَة، وإن الآخرة قد ارتحلت مُقبِلةً"، فقد ذكر الاستعارة فيه ثمّ قال: "ويروى هذا الكلام على تغيير في ألفاظه لأمير المؤمنين عليّ ابن أبي طالب عليّه السّلام، وقد أوردناه في كتابنا الموسوم بنهج البلاغة، وهو المشتمل على مختار كلامه عليّه السلام في جميع المعاني والأغراض، والأجناس والأغراض"[2].

الرّابعة: في الكلام على ظهر الآيات وبطنها، فقد أورد قول عليّ بن أبي طالب: "القرآن حمّال ذو وجوه"، وفسّره ثمّ قال: "وقد ذكرنا هذا الكلام في كتابنا الموسوم بنهج البلاغة"[3].

الخامسة: بعد أن أورد قول النّبيّ (ص): "القلوب أوعية بعضها أوعى من بعض"، فقد شرحه ثمّ قال: "وربّما نُسِب هذا الكلام إلى عليّ، على خلاف في لفظه، وقد ذكرناه في جملة كلامه لكُمَيْل بن زياد النَّخعيّ (ت. 92هـ/ 701م) في كتاب نهج البلاغة"[4].

وكان للشّريف المرتضى أخي الرَّضيّ بنت فاضلة جليلة، رَوَت عن عمّها هذا الكتاب، وروى عنها الشّيخ عبد الرّحيم البغداديّ المعروف بابن الأخوّة، على ما أورده الرّاوندي في آخر شرحه لنهج البلاغة[5].

---

[1] ن.م.، ص 67.

[2] ن.م.، ص 199.

[3] ن.م.، ص 251.

[4] ن.م.، ص 391.

[5] الشّريف المرتضى، عليّ بن الحسين. **ديوان الشّريف المرتضى**. تحقيق رشيد الصّفار. القاهرة: دار إحياء الكتب العربيّة، 1958، مقدّمة ديوان الشَّريف المرتضى، لرشيد الصفّار، 112.

وذكر ابن خَلِّكان (ت. 681هـ/ 1282م) هذا الكتاب في ترجمه المرتضى، ولكنّه قال: "وقد اختلف النّاس في كتاب "نهج البلاغة"، المجموع من كلام عليّ، وإنّما الّذي جمعه ونسبه إليه هو الّذي وضعه، والله أعلم[1] " وعن ابن خَلِّكان نقل اليافعيّ[2]، ولا نعرف عمّن نقل ابن خلّكان هذا القول. أمّا الذَّهبي، فقد قال في ترجمه الشّريف المرتَضى: "وهو المتّهم بوضع كتاب نهج البلاغة، وله مشاركه قويّة في العلوم، ومن طالع كتابه "نهج البلاغة" جَزَم بأنّه مكذوب على أمير المؤمنين عليّ رضي الله عنه، ففيه السّبّ الصّراح، والحطّ على السَّيدَين أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، وفيه من التّناقض، والأشياء الرّكيكة، والعبارات الّتي من له معرفة بِنَفَس القريشيّين الصّحابة، وبِنَفَس غيرهم من بعدهم من المتأخّرين، جزم بأنّ الكتاب أكثره باطل"[3]، وعن الذَّهبي نقل ابن حَجَر العسقلاني[4]وقد اعتمد المستشرق الإيطالي كارلو نالينو على مقولة الذَّهبي أيضا، حيث يقول: لا يمكن أن يكون سبّ الخليفتَين أبي بكر الصديق وعمر بن الخطّاب، صادرا عن علي بن أبي طالب[5]. ويفنّد نالينو ما قاله المسعودي في كتابه "مروج الذهب"، من أنّ الناس حفظت لعلي أربعمائة خطبة ونيّف وثمانون على البديهة، يقول نالينو: هذا الرأي انفرد فيه المسعودي، ولا نجده عند غيره من المؤرّخين والرواة من تلك الفترة، وكما يبدو أنّ المسعودي كان يميل إلى الشيعة، وقال عنه البعض أنّه مُتشيّع[6] وأنّ رواياته غير محايدة، وأنّه ليس موضوعيّا في تاريخه ورواياته[7].

[1] ابن خلّكان، وفيات الأعيان، 3: 3.

[2] اليافعي، مرآة الجنان، 3: 55.

[3] الذّهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرّجال، 3: 124.

[4] العسقلاني، لسان الميزان، 4: 223.

[5] نالينو، تاريخ الآداب العربيّة من الجاهليّة حتّى عصر بني أميّة، 100.

[6] للتفاصيل انظر: العسقلاني، لسان الميزان 4: 225؛ الخوانساري، روضات الجنّات في أحوال العلماء والسّادات، 372؛ العاملي، أعيان الشيعة، 41: 199.

[7] نالينو، تاريخ الآداب العربيّة من الجاهليّة حتّى عصر بني أميّة، 100.

أمّا الصّفدي (ت. 764هـ/ 1363م) فقد قال في ترجمة الرَّضيّ: "والنّاس يزعمون أنّ نهج البلاغة من إنشائه. سمعت الشّيخ الإمام العلامة تقيّ الدّين أحمد ابن تيميّة رحمه الله يقول: "ليس كذلك، بل الّذي فيه كلام عليّ بن أبي طالب معروف، والّذي فيه الشّريف الرَّضيّ معروف، أو كما قال[1].

وقد أثار ابن خَلِّكان ومن جاء بعده بهذا قضيّتَين احتدمَ الجدل فيهما حتّى يومنا هذا.

وأولى هاتَين القَضيّتَين هي: هل نهج البلاغة من جمع الشَّريف الرَّضيّ أو الشّريف المُرتَضى، ولست أدري عمّن نقل ابن خَلِّكان هذا القول[2]، وفيما عرضنا آنفا من اقتباسات عن كتب الرَّضيّ الأخرى ما يثبت بما لا يقبل الجدل أنّ الكتاب له، وليس لأخيه المرتضى، ونِسْبَة الكتاب إلى الشريف المرتضى وَهْم، أوقع فيه أنّ المرتضى عليّ بن الحسين أخا الرَّضيّ لُقِّب بلقب جدّه أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب، وجاء عنوان الكتاب في بعض نسخه "نهج البلاغة من كلام المرتضى عليّه السَّلام "، والمراد هنا أنّه من كلام عليّ، فلعلّ ظانّا سبق إلى وهمه أنّه من كلام عليّ بن الحسين المرتضى أخي الرَّضيّ. ولو كان الكتاب من جَمْع المرتضى لرواه عنه تلامذته، ولأُشْتُهِر أمره، فقد نُسِئ له في الأجَل بعد أخيه ثلاثين سنة. وقد أجمع شرّاح الكتاب على نسبته للرّضيّ، وذكر الأميني عشرين إجازة لحملَة العِلم والحديث برواية الكتاب عن الرَّضيّ، أقدمها إجازة الشّيخ محمّد بن عليّ بن أحمد بن بِندار للشّيخ الفقيه أبي عبد لله الحسين برواية الكتاب في جُمادى الآخرة سنة (499هـ/ 1105م)، وأحدثها إجازة العلّامة المجلسيّ للسّيد نعمة الله الجزائريّ سنة 1096هـ/ 1684م[3]، ولا محل للتّشكيك بعد هذا في نسبة الكتاب إلى الرَّضيّ.

---

[1] الصّفدي، الوافي بالوفيات، 2: 375.

[2] ولست أدري أيضا كيف جَزم بروكلمان بأنّ الكتاب للمرتَضى، حيث قال: " وينسَب إلى الشَّريف الرَّضيّ أيضا كتاب نهج البلاغة، والصّحيح أنّه من جمع أخيه الشَّريف المرتَضى". للتفاصيل انظر: بروكلمان، تاريخ الأدب العربيّ، 2: 64.

[3] الأميني، الغدير 4: 193، 194.

أمّا **القضيّة الثّانية**، وهي اتّهام الشّريف الرّضيّ بوضع "نهج البلاغة" كلّه أو بعضه، فقد شغلت الباحثين من قبل ابن خَلِّكان ومن بعده، وهي قضيّة خطيرة حقّا، لأنّها تتّصل بخُلُق الشّريف الرّضيّ وأمانته، ولم يكن ابن خَلِّكان هو أوّل مَن أثارها، وإنّما ذكرها ابن أبي الحديد في شرحه مرّتَين، الأولى عُقَيب شرحه للخطبة الشِّقْشِقِيَّة[1]، والثّانية بعد إيراده خطبة لأبي الشّحماء العَسقلانيّ[2]، وردّ على هذه الدّعوى في الموضعَين. وجاء الذّهبي فجزم بأنّ الكتاب مكذوب على علي بن أبي طالب، وعنه نقل ابن حَجَر، أمّا رأي عليّ بن أبي طالب معروف وما فيه للشّريف الرّضي معروف، فهو اتّهام للرّضيّ بوضع بعضه، ولم ينقل الصّفديّ عن ابن تيميّة تعيينًا لأقوال عليّ بن أبي طالب يفصّلها عن أقوال الرّضيّ، كما أنّي لم أجد هذا النّقل لابن تيميّة فيما بين أيدي النّاس من كتبه.

أمّا ابن تيمية (ت. 728هـ/ 1328م) فقد قال في "منهاج السُّنَّة": "فأكثر الخطب الّتي ينقلها صاحب "نهج البلاغة" كذبٌ على عليّ، وعليّ أجلُّ وأعلى قدرًا من أن يتكلّم بذلك الكلام،

وتعتبر الخطبة الشقشقيّة من أكثر خطب علي بن أبي طالب تأثيرا وبلاغة. والشّقْشِقَة معناها شيء كالرّئة يخرجه البعير من فيه إذا هاج. وعنوان الخطبة مأخوذ من قول عليّ في آخرها: "إنّما هي شقشقة هدرت ثمّ قَرّت". وأراد عليّ أن يقول، بأنّه كان يحبس معاناة ما أصابه من هضم لحقّه بعد وفاة النّبي صلى الله عليه وسلّم، ثمّ أفرغه في تلك الخطبة. تتضمّن الخطبة شكوى عليّ من الخلافة، يؤكّد على أحقيّته بخلافة المسلمين بعد النّبيّ وينتقد أداء الخلفاء الرّاشدين الثّلاثة: أبي بكر وعمر وعثمّان الّذين سبقوه، ويذكر ابن أبي الحديد أنّ عليّا قطع خطبته تلك بعد أن دخل أعرابي المسجد وناوله كتابا من أحد الولاة، ولم يكملها بعد إتمام قراءة الكتاب، فسأله ابن عمّه عبد الله بن عبّاس أن يكملها فأجابه: "هيهات يا بن عبّاس تلك شقشقة هدرت ثم قرّت". وهناك من يقول إنّ الخطبة هي تأليف الشّريف الرّضيّ الذّي جمع كتاب "نهج البلاغة" ونسبها لعليّ بن أبي طالب. **لمزيد من التفاصيل، انظر:** المجلسيّ، محمّد باقر. **بحار الأنوار**. بيروت: مؤسَّسَة الوفاء، 1404/ 1983، 29: 507-508، 509-510. المفيد، محمّد بن النّعمان العُكبريّ. **الجمل والنّصرة لسيد العترة في حرب البصرة**. تحقيق عليّ سيد شريفي. قُمّ: المؤتمر العالميّ لألفيّة الشّيخ المفيد، 1413/ 1992، 126-127.

[1] ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة 1: 205.

[2] ن.م.، 10: 128.

ولكن هؤلاء وضعوا أكاذيب وظنّوا أنّها مدح، فلا هي صِدق ولا هي مدح، ومن قال إنّ كلام عليّ وغيره من البشر فوق كلام المخلوق- فقد أخطأ، وكلام النبي صلى الله عليّه وسلم فوق كلامه، وكلاهما مخلوق... وأيضًا؛ فالمعاني الصحيحة الّتي توجد في كلام عليّ موجودة في كلام غيره، لكن صاحب "نهج البلاغة" وأمثاله أخذوا كثيرًا من كلام الناس فجعلوه من كلام عليّ، ومنه ما يحكى عن عليّ أنه تكلّم به، ومنه ما هو كلام حقّ يليق به أن يتكلّم به ولكن هو في نفس الأمر من كلام غيره ...، ولهذا يوجد في كلام "البيان والتبيين" للجاحظ وغيره من الكتب كلام منقول عن غير عليّ، وصاحب "نهج البلاغة" يجعله عن عليّ، وهذه الخطب المنقولة في كتاب "نهج البلاغة" لو كانت كلّها عن عليّ من كلامه، لكانت موجودة قبل هذا المصنَّف، منقولة عن عليّ بالأسانيد وبغيرها، فإذا عُرِف من له خبرة بالمنقولات أنّ كثيرًا منها، بل أكثرها لا يعرف قبل هذا- علم أنّ هذا كذب، وإلا فليبيّن الناقل لها في أيّ كتاب ذكِر ذلك، ومن الّذي نقله عن عليّ، وما إسناده، وإلا فالدعوى المجرّدة لا يعجز عنها أحد، ومن كان له خبرة بمعرفة طريقة أهل الحديث، ومعرفة الآثار والمنقول بالأسانيد، وتبين صدقها من كذبها؛ علم أنّ هؤلاء الّذين ينقلون مثل هذا عن عليّ من أبعد الناس عن المنقولات والتمييز بين صدقها وكذبها.

وأضاف ابن تيميّة: فنقول أوّلاً: أين إسناد هذا النقل؟ بحيث ينقله ثقة عن ثقة متّصلًا إليه، وهذا لا يوجد قطّ، وإنما يوجد مثل هذا في كتاب "نهج البلاغة"، وأمثاله، وأهل العلم يعلمون أنّ أكثر خطب هذا الكتاب مفتراة على عليّ، ولهذا لا يوجد غالبها في كتاب متقدّم، ولا لها إسناد معروف، فهذا الّذي نقلها من أين نقلها؟ ولكن هذه الخطب بمنزلة من يدّعي أنّه علوي، أو عبّاسيّ، ولا نعلم أحدًا من سلفه أدّعى ذلك قطّ، ولا ادّعى ذلك له فيعلم كذبه، فإنّ النّسب يكون معروفًا من أصله حتّى يتّصل بفرعه، وكذلك المنقولات لا بدّ أن تكون ثابتة معروفة عمّن نقل عنه، حتّى تتّصل بنا. فإذا صنّف واحد كتابًا ذكر فيه خطبًا كثيرة للنبي صلى الله عليّه وسلم، وأبي بكر، وعمر، وعثمان، وعليّ، ولم يروِ أحد منهم تلك الخطب قبله بإسناد معروف- علمنا قطعًا أنّ ذلك كذب. وفي هذه الخطب أمور كثيرة قد علمنا يقينًا من عليّ ما يناقضها، ونحن في هذا المقام ليس عليّنا أن نبيّن أنّ هذا كذب، بل يكفينا

المطالبة بصحّة النقل، فإنّ الله لم يوجب على الخلق أن يصدّقوا بما لم يقم دليل على صِدقه، بل هذا ممتنع بالاتّفاق، لا سيّما على القول بامتناع تكليف ما لا يطاق، فإنّ هذا من أعظم تكليف ما لا يطاق، فكيف يمكن الإنسان أن يثبت ادّعاء عليّ للخلافة بمثل حكاية ذكرت عنه في أثناء المائة الرابعة، لما كثر الكذّابون عليّه، وصار لهم دولة تقبل منهم ما يقولون، سواء كان صدقًا أو كذبًا، وليس عندهم من يطالبهم بصحّة النقل، وهذا الجواب عمدتنا في نفس الأمر، وفيما بيننا وبين الله تعالى"[1].

وقد لخّص الباحث المعاصر عبد الزّهراء الحسينيّ الطّعون الّتي وُجّهت إلى نهج البلاغة في الآتي:

1. أنّ في الكتاب من التّعريض بصحابه رسول الله صلى الله عليّه وسلم ما لا يسلم أن يصحّ صدوره عن مثل الإمام عليّ.[2]
2. لا يُذكَر فيه الوصيّ والوصاية[3].
3. طول بعض الخُطَب والكتب، كالقاصِعَة والأَشباح، وعهد مالِك، بما لم يكن مألوفا في صدر الإسلام[4].
4. أنّ فيه من السَّجْع والازدواج، والطباق، والتّنميق اللَّفظي وآثار الصَّنعة، ومن السّمات الأسلوبيّة التي نجدها في النهج استخدام الأسلوب البديعي المعروف باسم "لزوم ما لا يلزم" وهو نمط بديعي متأخّر عن عليّ، وحدّ اللزوم أن يلتزم الشاعر في شعره قبل رويّ البيت من الشعر حرفا فصاعدا على قدر قوته وبحسب طاقته، مشروطا بعدم الكلفة ومنه من يلتزم حركة مخصوصة قبل حرف الروي أيضا[5]، وهذه الأساليب لم تعهَد في عصر علي بن

[1] ابن تيمية، منهاج السُّنة، 8: 55- 56

[2] الحسيني، مصادر نهج البلاغة وأسانيده، 1: 127؛ ومقدمة الشّيخ محيي الدّين للنّهج.

[3] الحسيني، مصادر نهج البلاغة وأسانيده 1: 127؛ الكيلاني، أثر التّشيّع في الأدب العربيّ، 66.

[4] الحسيني، مصادر نهج البلاغة، 1: 127؛ صفوت، الإمام عليّ 131.

[5] ابن المعتز، البديع، 74؛ البغدادي، قانون البلاغة، 133؛ ابن أبي الإصبع، تحرير التعبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن، 517.

أبي طالب ولا عُرفُه، وقد طرأت على العربيّة بعد العصر الجاهليّ وصدر الإسلام، وافتنّ به أدباء العصر العبّاسيّ، والشّريف الرَّضيّ جاء من بعد ذلك على ما ألّفوه، فصنّف الكتاب على نهجهم وطريقتهم[1].

5. أنّ من دِقّة الوصف واستقصائه، واستفراغ صفات الموصوف، وإحكام الفكرة، وبلوغ النّهاية في التّدقيق، كما تراه في وصف الخفّاش والطّاووس والنّملة والجرادَة والسحاب والجنّة والنار وغيرها، وكذلك استعمال مصطلحات لم تنتشر إلّا في العصر العبّاسي، وكلّ ذلك لم يلتفت إليه علماء الصَّدر الأوّل، ولا أدباؤه ولا شعراؤه، وإنّما عرفه العرب بعد تعريب كتب اليونان والفُرس الأدبيّة والحكميّة، ويدخل في هذا استعمال الألفاظ الاصطلاحيّة الّتي عُرفت في علوم الحكمة من بعد، مثل: الأينَ والكَيفَ[2] ونحوهما، وكذلك استعمال الطّريقة العدديّة في شرح المسائل وفي تقسيم الفضائل الرّذائل، مثل قوله: "الاستغفار على ستّة معان "إلخ...[3].

6. اشتماله على مذهب المعتزلة في الصّفات، والشّيعة قد اعتمدوا على كتب المعتزلة في العقليّات، وكذلك اشتماله على كثير من المصطلحات الّتي لم يكن يتداولها الناس في عهد عليّ بن أبي طالب، وإنّما عرفت بعد ذلك كأداتي الاستفهام (الأين، والكيف)، وكذلك ما فيه من كلمات تجري على ألْسِنة المتكلّمين كَ(المحسوسات، والكلّ والبعض، والصفات الذاتيّة، والجسمانيّات).

فمن عقائد المعتزلة التي تظهر في النَّهج:

---

[1] الحسيني، مصادر نهج البلاغة وأسانيده، 1: 128؛

[2] تعني أنّ الله عظيم رفيع لا يقدر العباد على وصفه بأين ولا كيفَ، لأنّ كلّ ما في الأين محتاج إلى الأين، وهو خالق الأين، فهو غير محتاج إليه، فلا أين له، وكذلك الكيف لأنّ كلّ ما له كيف له ماهيّة، فإنّ الكيف ماهيّة دخل معناه في ذهننا من ملاحظة اتصاف الوجود بشيء يحدّده، وهو تعالى خالق كلّ ماهيّة وذاته مقدّم على كلّ ماهية، فلا بدّ أن يكون في المرتبة المتقدّمة على الماهيّة خاليا عن الماهية، وعن كلّ كيف، وبالجملة كلّ علّة لشيء يجب أن يكون ذاتها مقدّمة على ذلك الشيء فلا يكون علّة الأين ذات أين ولا علّة الكيف ذات كيف. للتفاصيل انظر: المازدراني، **شرح أصول الكافي**، 3: 215.

[3] ن.م.، 1: 128 ومقدّمة محيي الدّين للنهج.

أ. نفي الصفات عن الله سبحانه وتعالى، والقول بخلق القرآن وعدم رؤية الله عزّ وجلّ في الآخرة، وعدم استوائه على العرش، وعد الإقرار بعذاب القبر، فهذه العقائد اعتزاليّة لم تظهر إلا بعد عهد علي بعشرات السنين على يد واصل بن عطاء وعمرو بن عبيد، فنفي الصفات عن الله منتشر في كثير من الخطب وخاصّة في مقدّماتها كقوله في إحدى خطبه: "وكمال الإخلاص له نفي الصفات عنه لشهادة كلّ صفة أنها غير الموصوف وشهادة كلّ موصوف أنّه غير الصفة فمن وصف الله فقد قرنه، ومن قرنه ثنّاه، ومن ثنّاه جزّأه ومن جزّأه فقد جهله"، فالمعتزلة تنفي الصفات ويرون إثبات الصفات هو إشراك بالله لأنّ الصفة تختلف عن الموصوف والإله يتعدّد بصفاته[1].

ب. الإشارة إلى العقل في كثير من الخطب وتقديم العقل على النقل من أبرز ما يميّز المعتزلة، فقد وردت الإشارة إلى العقل والإشادة به في كثير من خطب النهج، فمن ذلك قوله في مدح آل البيت: "عقلوا الدين عقل وعاية ورعاية[2] لا عقل سماع ورواية"[3]، وقوله: "شهد على ذلك العقل إذا خرج من أسر الهوى وسلِمَ من علائق الدنيا"[4]، وقوله: "فلو مثلتهم بعقلك..."[5]، وقد تكرّرت هذه العبارات في نهج البلاغة في مواضع أخرى عند حديثه عن وجود الكثير من المصطلحات الفلسفيّة المحدثة.

ت. ومن العقائد الأخرى للمعتزلة القول بخلق القرآن، ونرى في إحدى خطب نهج البلاغة خصّ القرآن بالنفي أنّه من كلام الله، وإنّما هو مخلوق حين يقول: "وإنّما كلامه سبحانه فعل منه أنشأه ومثَّله لم يكن من قبل ذلك كائنا ولو كان قديما لكان إلها ثانيا"[6]. ونجد

[1] المُعَتِّق، عوّاد بن عبد الله. **المعتزلة وأصولهم الخمسة وموقف أهل السنّة منها**. ط.2، الرياض: مكتبة الرشد، 1416هـ/ 1995م، 84.

[2] عقل الوعاية معناه عقل مفسّر يبحث في الرواية. والرعاية معناها ملاحظة أحكام الدين وتطبيق الأعمال عليها، وهذا هو العلم بالدين.

[3] الشَّريف الرَّضيّ، نهج البلاغة، 2: 123

[4] ن.م.، 2: 131.

[5] ن.م.، 2: 38.

[6] ن.م.، 2: 72.

كذلك نفي رؤية المؤمنين لله عزّ وجلّ في الآخرة، فقد ورد أيضا في بعض الخطب كقول علي المنسوب إليه عند الملائكة الموكلين بحمل العرش" لا يتوهّمون ربّهم بالتصوير ولا يُجرون عليه صفات المصنوعين ولا يحدونه بالأماكن ولا يشيرون إليه بالنظائر"[1].

ث. ومن عقائد المعتزلة نجد عدم الإيمان بعذاب القبر، فيُنسب لعلي خطبة طويلة عن حال الموتى في قبورهم لم يتعرّضون فيها لعذاب القبر، ولا نعيم الموتى أو عذابهم أو سعادتهم أو شقائهم في قبورهم.[2]

7. أنّ في عبارات الكتاب يشمّ منه ريح ادّعاء صاحبه عِلم الغَيْب، وهذا أمر يجلّ عن مثله مقام عليّ ابن أبي طالب، ومن كان على شاكلة عليّ، ممّن حضر عهد الرّسالة ورأى نور النّبوّة[3].

8. ما فيه من الحثّ على الزّهد وذِكر الموت وقرض الدّنيا على منهاج المسيح عليّه السلام[4].

9. وصف الحياة الاجتماعيّة على نحو لم يُعرَف إلّا في عصور متأخّرة، حيث ترى في هذه الخطب طعنا شديدا على الوزراء والحكّام والولاة والقضاة والعلماء في السّلوك والأخلاق، وفي الذّمم والضّمائر، واصفا القُضاة بالجهل وعدم المعرفة بأحكام الشّريعة[5].

10. أنّ بعض ما روي عن عليّ بن أبي طالب في "نهج البلاغة" وروي عن غيره في غيره، كقوله: "كان لي فيما مضى أخٌ عِظَمه في عيني صِغَر الدّنيا في عينه"، وهذا مرويّ عن ابن

[1] ن.م.، 1: 19.

[2] ن.م.، 2: 34- 41.

[3] الحسيني، مصادر نهج البلاغة وأسانيده، 1: 128؛ ومقدمة محيي الدّين للنهج، الشريفي، "نهج البلاغة: جمعه، مصادره مناقشة التشكيك في نسبته إلى الإمام علي (عليه السلام)"، 152.

[4] ن.م.، 1: 129؛ الكيلاني، أثر التّشيّع في الأدب العربي، 60، 61. ومعنى قرضوا: قطعوا الدنيا قطعا، والمراد به قطع علائق الدنيا كما فعل المسيح عليه السلام.

[5] الحسيني، مصادر نهج البلاغة وأسانيده، 1: 129؛ الكيلاني، أثر التّشيّع في الأدب العربي، 66.

المقَفَّع، وكقوله: "الدّنيا دار مجاز" يُروى هذا القول لسَحْبان وائل (ت. 54هـ/ 674م)[1]، وورد أيضا عند أبي الدُّنيا (ت. 281هـ/ 894م) في كتاب الزهد[2].

11. خلو الكتب الأدبيّة من كثير ممّا في نهج البلاغة[3].

وهذه الطّعون تحتاج إلى معالجة تلقي ضوءا على ما جاء فيها، فربّما اهتدينا إلى وجه الصّواب أو قاربناه.

وأوّل هذه الطّعون التّعريض بالصّحابة، وهو سبب جعل الذّهبيّ يجزِم بنفي الكتاب عن عليّ، وقد أثير هذا الطّعن من قِبل الذَّهَبيّ، وإن لم يُؤدِ إلى هذا الجزم، فقد ذكر الشريف الرَّضيّ عقب إيراده للخطبة الشِّقْشِقِيَّة، -وهي خطرات تحمل اتّهاما لأبي بكر وعمر ولبعض الصّحابة بمحاولة إبعاد عليّ عن الخلافة- أنّ عليّا شُغِل بأمر فلم يتمّ كلامه، فقال له ابن عبّاس: "يا أمير المؤمنين، لو اطّردت خطبتك من حيث أفضيت، فقال: هيهات يا ابن عبّاس تلك شِقْشِقة هدرت ثمّ قرّت. فوالله ما أسفتُ على كلام قطّ كأَسَفي على هذا الكلام ألا يكون أمير المؤمنين بلغ منه حيث أراد"[4].

وقد علّق ابن أبي الحديد على كلام ابن عبّاس هذا بقوله: "فحدثني شيخي أبو الخير مُصَدّق بن شَبيب الواسطيّ في سنه ثلاث وستمائة، قال: قرأت على الشّيخ أبي محمّد عبدالله بن أحمد، المعروف بابن الخشّاب، هذه الخطبة، فلما انتهيت إلى هذا الموضع قال لي: لو سمعت ابن عبّاس يقول هذا لقلت له: وهل بقي في نفس ابن عمّك أمر لم يبلغه في هذه الخطبة لتتأسّف ألا يكون بلغ من كلامه ما أراد؟ ولله ما رجع عن الأوّلين ولا عن الآخرين، ولا بقي في نفسه أحد لم يذكره إلا رسول الله صلى الله عليّه وآله.

[1] الحسيني، مصادر نهج البلاغة وأسانيده، 1: 129- 130.

[2] ابن أبي الدنيا، كتاب الزهد، 178.

[3] الحسيني، مصادر نهج البلاغة وأسانيده، 1: 130؛ صفوت، الإمام عليّ 122.

[4] ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة 1: 203.

قال مُصَدّق: وكان ابن الخشّاب صاحب دعاية وهزل. قال: فقلت له: أتقول: إنّها منحولة؟ فقال: لا والله، وإنّي لأعلم أنّها كلامه، كما أعلم أنّك مُصدّق. قال: فقلت له: إن كثيرا من النّاس يقولون إنّها من كلام الرَّضيّ رحمه الله تعالى. فقال: أنّى للرّضي ولغير الرَّضيّ هذا النَّفَس وهذا الأسلوب! وقد وقفنا على رسائل الرَّضيّ، وعرفنا طريقته وفنّه في الكلام المنثور، وما يقع في هذا الكلام في خلٍّ ولا خمر. ثمّ قال والله لقد وقفت على هذه الخطبة في كتبٍ صُنّفت قبل أن يُخلَق الرَّضيّ بمائتي سنة، ولقد وجدتها مسطورة بخطوط أعرفها، وأعرف خطوط من هو من العلماء وأهل الأدب قبل أن يُخلق النَّقيب أبو أحمد والد الرَّضيّ، قلت: وجدت أنا كثيرا من هذه الخطبة في تصانيف شيخنا أبي القاسم البَلَخيّ إمام البغداديّين من المعتزلة، وكان في دولة المُقتدِر قبل أن يخلق الرَّضيّ بمدّة طويلة، ووجدت أيضا كثيرا منها في كتاب أبي جعفر بن قِبَة أحد متكلّمي الإماميّة، وهو الكتاب المشهور المعروف بكتاب" الإنصاف"، وكان أبو جعفر هذا من تلامذة الشّيخ أبي القاسم البَلَخيّ رحمه الله تعالى، ومات في ذلك العصر قبل أن يكون الرَّضيّ رحمه الله تعالى موجودا"[1].

وإذا كان ابن الخشّاب قد وثّق هذه الخطبة، ونفي وضع الرَّضيّ لها، لأسلوبها الّذي لا يستطيعه غير الإمام عليّ، ولعثوره عليّها هو وابن أبي الحديد في مصنّفات وخطوط قبل أن يُخلَق الرَّضيّ، فإنّي لا أجد مساغا للطّعن فيها لا تضمّنته من الكلام على صحابة النّبيّ (ص)، فإنّ المتتبّع لمشكلة الخلافة منذ أن توفّي النّبيّ (ص) في أوثق كتب أهل السّنة ومراجع التّاريخ، يدرك مدى المرارة الّتي كان يحسّها عليّ، لحرمانه من الخلافة، فقد كان يرى نفسه أحقّ بها وأهلها، فما الّذي يمنعه من إخراج هذه الشِّقْشِقِيّة الّتي هدرت ثمّ قرّت! وإذا كنّا نُسلّم بأنّ عليّا دفع إلى حرب طاحنة مع طَلْحَة والزُّبير وعائشة ومعاوية، ولهم قَدَرَهم من الجلالة والصّحبة، وأنّ دماء كثيرة أريقت في هذه الحروب، إذا كنّا نسلّم بأنّ الخصومة وصلت إلى مرحلة القتال، فلم ننكر هذا التّنفيس عن النَّفس المكلومة يصدر من عليّ؟ ولِمَ نحرم عليه

[1] ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، 1: 205، 206.

أن يسجّل تصوّره لتتابع الحوادث بعد موت النَّبيّ (ص)، وهو نفسه يصرّح بأنّها "شِقْشِقة هَدَرت ثمّ قرّت"[1].

أمّا **المطعن الثّاني**، وهو ما في الكتاب من الوصيّ[2] والوصاية، فليس ذلك بمطعن عليّه، ولم أجد في "نهج البلاغة" شيئًا يخرج عمّا ورد في كتب السّنة والتّاريخ، وقد استقلّت كتب كثيرة قبل الرَّضيّ وبعده بقضية الوصاية والوصيّ، وليس في "نهج البلاغة" ما يدعم القضية أو يدعو إليها، اللهمّ إلّا ما جاء في بعض كلام عليّ، من علمٍ علّمه إيّاه النّبيّ (ص)[3].

والمطاعن: **الثّالث والرّابع والخامس**، تُخرِج بالكتاب من عصر عليّ بن أبي طالب، وطريقة إيراد الكلام في عهده، فطول الخُطب والكُتب، والسَّجْع والتّنميق اللفظي، كالسَّجْع والتنميق

[1] ذهب عبد الزّهراء الحسينيّ إلى التّمييز بين بعض الصّحابة وبعض في الصّحبة، بل وأدخل فيهم المنافقين، ليصل من هذا إلى لَمْز من تكلَّم فيهم عليّ بن أبي طالب. انظر: الحسيني، **مصادر نهج البلاغة وأسانيده**، 131- 138. وهو أمر نجلّ أصحاب رسول الله صلّى الله عليّه وسلّم عنه، فنحن نؤمن بإجلالهم واحترامهم، ونعدّ ما وقع من بعضهم أمرا يعرّض للنّفوس البشريّة، يحمل على الاجتهاد، ويتوب الله على من تاب، ولم يكتب الله عزّ وجلّ لهم العصمة.

[2] تعتقد الشّيعة أنّ الوصيّ من يخلف النّبيّ (ص) في استكمال مسيرة النّبوة لإقامة شعائر الدّين وتدبير شؤون الخلق وهدايتهم إلى سواء السّبيل. تؤكّد مصادر الشّيعة على تواتر الوصيّة واتّصالها منذ عهد آدم إلى النّبي محمّد (ص). وذكرت بعض المصادر أسماء الأوصياء والأحداث الّتي واكبت حياتهم. وأنّ لكلّ نبيّ وصيّا ووارثا وأنّ عليّا وصّي محمّد. وهناك أحاديث وردت في مصادر الشّيعة تتضمّن ذكر الأوصياء، فعلى سبيل المثال أفرد ابن بابويهِ القُمّيّ المعروف بالشّيخ الصّدوق في كتابه الإمامة والتّبصرة بابًا تحت عنوان "الوصّية من آدم"، ذكر فيه الأوصياء من لدن آدم حتّى عليّ بن أبي طالب. وقد أُلّفت في الوصيّة عشرات المؤلّفات على مرّ العصور. لمزيد من التفاصيل انظر:

Kohlberg, E,. "Wasi" *The Encyclopaedia of Islam*, New Edition, (1960) vol. II, pp.161-162.

Rubin, U., "Prophets and Progenitors in the Early Shi'a Tradition", *Jerusalem Studies in Arabic and Islam*, (1979), 13-28.

[3] الشَّريف الرَّضيّ، نهج البلاغة، 154.

والصناعة اللغوية لم يعرف في عصر الخلفاء الراشدين، ومنهم عليّ، وإنما عُرف بعد ذلك، وكذلك التطويل في الكلام، وتعسّر حفظها على الرواة ونقلها شفويا، فذاكرة الإنسان لا تسعفه لحفظ نصوص يبلغ طولها عدّة صفحات، فقد ذكر صاحب "النهج" عهدَ عليّ رضي الله عنه إلى الأشتر في خمس عشرة ورقة، وهذا خلاف المعروف من كلام عليّ رضي الله عنه وإيجازه. والسّؤال الّذي يُطرَح كيف أتيح لمن يستمع إلى عليّ أن يحفظ عنه هذه الخُطب الطويلة، ولم يُتَح لصحابة النبيّ (ص) أن يحفظوا من خطبه قدرا مماثلا، رغم ارتقائه المنبر في كلّ جمعة منذ جمعَ بالنّاس، ورغم أنّه صاحب الرّسالة، وربما شفع للكتب أنّها مسطورة إلى أصحابها والتّقييد يتيح هذا الطّول فيها، ولكنّ الخطبة تخضع لحفظ السّامعين، وهو أمر يختلف إتقانه من شخص إلى آخر، ولم تحفظ لنا كتب المأثورات الأدبيّة لأصحاب الخطب الطويلة، كسَحْبان وائِل (ت. 54هـ/ 674م)، إلا نُتفا منها مبعثرة هنا وهناك. وأغلب الظّنّ أنّ ما في "نهج البلاغة" من الخطب المطوّلة تطرّق إليه عامل التّنسيق والتنظيم، وضمّ النّظير إلى النّظير، وربط ذلك كلّه في سياق واحد، وهو عمل يتقضّى من صاحبه بعض التّدخل لاستكمال معنى، وللرّبط بين الأفكار وضمان تسلسلها، وكذلك حدث منذ التفت النّاس إلى جمع خُطَب عليّ وكلامه، قبل الرَّضيّ بقرون، وقد سجّل عبد الزهراء الحسيني 22 مؤلّفا في كلام عليّ أُلّفَت قبل الرَّضيّ[1]، كما ذكر 109 مصادر سبقت الرَّضيّ وتضمّنت كلام عليّ[2] ، وجاء الرَّضيّ ليختار من ذلك ما وافق منهجه الّذي رسمه لنهج البلاغة.

أمّا قضية السَّجْع والتنميق اللفظي فأمر لا يطعن به على النّهج، وليس ما في "نهج البلاغة" سَجْعا من طراز ما أُثِر في القرن الرّابع الهجري، ذلك الّذي تظهر فيه الصّنعة، وتتّضح فيه نكات نحويّة وبلاغيّة، ويقصد من ورائها إلى كدّ الذّهن وإعمال الخاطر، وإنّما هو شبيه بالسَّجْع الّذي آثره القرآن الكريم، وجاء في حديث النبيّ (ص). أمّا التّنميق اللّفظيّ فأمر لا يلفت النّظر في "نهج البلاغة"، ولعلّ من طعن بذلك أراد خلوّ الكتاب ممّا يؤخذ على الخطيب

[1] الحسيني، مصادر نهج البلاغة وأسانيده، 1: 48- 67.

[2] ن.م.، 1: 27- 37.

والكاتب والنّاصح، من وعورة بعض الكلمات، أو عدم وقوعها موقعها، وهو أمر ربّما عمل فيه من نقل كلام عليّ، فلم يكن تشريعا كما كان كلام صاحب الرّسالة صلى الله عليّه وسلم، فيتحرّى نقله بلفظه، وغنما كان مهيعا للبلاغة، ومنهجا للفصاحة، تؤثر فيه الرّواية الفصيحة، ويؤخذ بالمتن البليغ.

أمّا تقسيم الكلام فأمر سار في حديث النبيّ (ص)، والحديث المشهور: "بُنِي الإسلام على خمس"، وغيره من الأحاديث وأقوال الصّحابة، شاهِد واضح على إيثار هذا الأسلوب في عصر النّبوّة وصدر الإسلام، فلا بدع أن نجدَ عليّا مؤثرا لهذه الطريقة، ومتّبعا لهذا السبيل.

ويلفت النّظر في "نهج البلاغة" وصف أشياء تحتاج من واصفها إلى فراغ بال، كوصف الخفّاش والطاووس والنّملة والجرادة، وقد يقال في هذا إنّ عليّا بن أبي طالب ساق هذا الوصف مساق الموعظة للنّاس، وهو أمر طُلب إلينا التدبّر فيه بنصّ القرآن الكريم، ولكن مشاغل عليّ ومتاعبه السياسيّة وهذا الصّراع الّذي لفَّ حياته منذ شُغِل بأمر الخلافة، يقف دون هذا الاستطراد في الوصف، والتّقصّي له، إنّما يوافق ما ترويه كتب التاريخ عن حياته في هذه الفترة، اللمحة الدالة، والإشارة الخاطفة، وربّما توسع في ذلك بعده على نهجه، إيثارا لولوج النّصيحة إلى قلوب الناس، وتمكّنها من أفئدتهم، وقد وضع من الأحاديث على النبيّ (ص) ومن القصص في الترغيب والترهيب، ما أقام مدارس الحديث بعد ذلك، نفيا للوضع عن السّنة، واستخلاصا لصحيحها.

ولا شكّ أنّ ما في "نهج البلاغة" من "الأين" و"الكيف"، أمر مُسْتحدَث بعد عليّ، ولا يعقل عاقل أن يستمع الناس إلى عليّ، وهو يقول كلاما لم يعهدوه من النّبيّ (ص)، ولا من صحابته، ثمّ لا يثير هذا تساؤلات حوله، وجدلا تتناقله المجالس والمنتديات.

أمّا **المطعن السّادس**، وهو أنّ في عبارات الكتاب ما يشمّ منه ريح ادّعاء علي علم الغَيب، وهذا ما يوافق عقائد الشيعة في الأئمّة فمن أمثلة ذلك قوله: "اسألوني قبل أن تفقدوني، فوالّذي نفسي بيده، لا تسألوني عن شيء فيما بينكم وبين الساعة، ولا عن فئة تهدي مائة،

وتضل مائة- إلا أنبأتكم بناعقها، وقائدها، وسائقها، ومناخ ركابها، ومحط رحالها، ومن يقتل من أهلها قتلًا، ومن يموت منهم موتًا"[1].

فهو مطعن جرّ إليه تعليّق الشريف الرَّضيّ على قول عليّ للأحنَف بن قيس (ت. 72هـ/ 691م): "يا أحنفُ كأنّي به وقد سار بالجيش الّذي لا يكون له غبار ولا لَجَب ولا قعقعة لُجُم ولا حَمْحمَة خيل، يثيرون الأرض بأقدامهم، كأنّها أقدام النّعام"، فقد قال الرَّضيّ: "يومئ بذلك إلى صاحب الزِّنْج"[2]، وما علّق به ابن أبي الحديد على قول عليّ:" كأنّي أراهم قوما كأن وجوههم المَجانّ المطرقة، يلبسون السَّرَق (شقق الحرير الأبيض) والديباج، ويعتقبون الخيل العتاق، ويكون هناك استحرار قتل، حتى يمشي المجروح على المقتول، ويكون المفلت أقلّ من المأسور"[3]، فقد قال: "واعلم أنّ هذا الغيب الّذي أخبر عليّ عنه، قد رأيناه نحن عيانا ووقع في زماننا، وكان النّاس ينتظرونه من أوّل الإسلام حتّى ساقه القضاء والقدر إلى عصرنا، وهم التتار[4]. ونرى ممّا سبق أنّ عليّا لم ينصّ على ثورة الزّنج، ولا على غارات التتار، وإنّما فسر الرَّضيّ كلامه الأوّل على أنّه أنبأ عن ثورة الزِّنج، وفسّر ابن أبي الحديد كلامه الّثاني على أنّه أنبأ عن حرب التَّتار، وهو اجتهاد منهما في تفسير كلام عليّ، وربّما وقع من الأحداث ما هو أقرب إلى هذا الوصف من ثورة الزِّنج وغارات التتار، فتكون هناك فرصة أخرى لتأويل كلام الإمام وتفسيره، ويؤيّد هذا ما تحدّث به عليّ لأصحابه من أنّه سيظهر عليّهم بعده رجل رحب البلعوم... إلخ، فقد ذكر ابن أبي الحديد في شرحه عليّه اختلاف الناس حول المعنيّ بهذه الصّفات، فقال: "وكثير من النّاس يذهب إلى أنّ عليّا عنّى زيادا، وكثير منهم يقول: إنّه عنى الحجّاج، وقال قوم: إنّه عنى المُغيرة بن شعبة"[5].

[1] ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، 7: 44.

[2] الشَّريف الرَّضيّ، نهج البلاغة، 153.

[3] ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، 7: 44.

[4] ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، 8: 218.

[5] ن.م.، 4: 54.

وليس في هذا الّذي يقوله عليّ ادّعاء علم بالغيب، فقد ردَّ على من ظنّ ذلك، حيث جاء في النّهج: "فقال له بعض أصحابه: لقد أُعطيتَ يا أمير المؤمنين علم الغيب. فضحك عليّه السّلام وقال للرجل، وكان كلبيّا: يا أخا كَلب، ليس هو بعِلم الغيب، وإنما هو تَعَلُّم من ذي عِلْم، وإنّما علْم الغيب علْم السّاعة و... فهذا عِلْم الغَيب الّذي لا يعلمه أحد إلا الله، وما سوى ذلك فعلم علّمه الله نبيّه صلى الله عليّه فعلّمنيه، ودعا لي بأن يعيَه صدري، وتضطم (تنظمّ) عليّه جوانحي[1]"، وإذا فهو علم يرويه عليّ عن النّبيّ (ص)، ويعبر عنه بِـ "كأنّي"، فهو تخيّل لمستقبل الأُمّة يفعله رجل تربّى في حجر النّبوة، وعلّمه النبيّ (ص)، وهو تخيّل فيه إنذار للأمّة، وحثّ لها على السّير في طريق مستقيم[2].

أمّا ما يؤخَذ على "نهج البلاغة" من أنّ فيه حثّا على الزّهد... إلخ، فهو اتّهام لا يقوم على أساس سليم، ذلك أنّه بعد عصر الفتوحات وما أصاب المسلمين من ثراء منذ عهد عمر بن الخطاب، كان طبيعيّا أن تكون الموجة التّالية نصحا للنّاس بالتقلّل من الدّنيا، والاستعداد

[1] الشَّريف الرَّضيّ، نهج البلاغة، 154.

[2] ذكر العقّاد في كتابه "عبقريّة الإمام" ص177 "أنّ التّنبؤات الّتي جاءت في نهج البلاغة عن الحَجّاج وفتنة الزّنج وغارات التّتار وما إليها، من مدخول الكلام عليّه/ ممّا أضافه النّسّاخ إلى الكتاب بعد وقوع تلك الحوادث بزمن قصير أو طويل". وقد ردّ عبد الزّهراء هذا القول، فقال: " هَب أنّ الأخبار عن الحجّاج وفتنة الزّنج أضيفت إلى الكتاب بعد صدوره بزمن قصير أو طويل- لأنّه لا يريد أن يتّهم الرَّضيّ بالوضع- ولكن كيف يُضاف إلى الكتاب الإخبار عن فتنة التّتار، وكلّ حوادث التّتار من ابتداء حملات جنكيزخان إلى احتلال هولاكو لبغداد، كان ما بين سنة 616، 656". الحسيني، مصادر نهج البلاغة وأسانيده 207. وفي رأينا أنّ عبد الزّهراء تعجّل فهم قصد العقّاد، فلا يعقل أن يريد العقّاد أنّ النّسّاخ أدخلوا على الكتاب النّصوص الّتي نُسِبَت إلى عليّ بن أبي طالب، وإنّما أراد العناوين الّتي تصدّرت أقسام النّصّ، مثل هذا العنوان" ومن كلام له عليّه السّلام فيما يخبر به عن الملاحم بالبصرة"، وهذا العنوان: "منها، ويومئ بذلك إلى وصف التّتار"، فهذه العناوين من عمل النّسّاخ المتأخّرين، وليست من عمل الرَّضيّ، وإنّما كلّ ما قاله الرَّضيّ في هذا النّصّ بعد كلام عليّ عليّه السّلام للأَحْنَف التّعليّق الّذي سبق نقله. انظر: الشَّريف الرَّضيّ، نهج البلاغة 153.

للآخرة، وقد ضرب عليّ بذلك أروع الأمثال، إبّان حكمه، في الزّهادة واحتقار الدّنيا[1]، فليس عجيبا أن يشفع صنيعه هذا بقول يدعمه، ويدعو إلى انتهاج هذا المنهج في الحياة، والأمور مرهونة بأوقاتها، فلم يكن مستساغا أن يكثر الكلام في الزهد والمسلمون في أوّل أمرهم لا يجدون الكفاف، وإنّما يكثر الحديث في مثل هذه الأمور حينما تفتح عليّهم الدنيا، ويتنافسون في الأموال والمتاع.

والمطعن الثّامن الّذي وُجّه لنهج البلاغة، هو وصفه للحياة الاجتماعيّة على نحو لم يعرف إلا في عصور متأخّرة، مطعن غير مستقيم، فالمتصفّح لنهج البلاغة لا يلحّ عليّه هذا الإحساس، وإنّما يرى راعيا للأمّة، يستحثّ الكسالى، ويعاقب الخائن، ويأخذ على يد المُفرط، ويقارن بين عهد النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم في طاعة أصحابه به، وعِلمِهم بكتاب الله، وقضائهم بأحكامه، وبين عهده في مخالفة بعض أصحابه له، وعدول طائفة من النّاس عن سنن الحقّ، وجهل بعض القضاة والولاة بما يجب عليّهم نحو الله والنّاس، فإذا صدع أمير المؤمنين بالنّصيحة، وأخلص وجهته لله، قلنا إنّ وصفه لهذه الأحوال لم يعرف إلا في عصور متأخّرة!!.

والشّكوى من أنّ "نهج البلاغة" فيه مرويّات لعليّ رُويت في كتب أخرى لغيره، أمر يستحقّ الاهتمام، وهو يقتضي دراسة جادّة، تتعقّب النّصوص الموجودة في النّهج، وتبحث عن الأصول الّتي استقى منها الرَّضيّ نصوصه، ووثاقتها، ثمّ تعارض ذلك بما هو موجود في المصادر الأُخرى، لتحقيق نسبة كلّ قول إلى قائله[2]، والرَّضيّ لم يأخذ بهذا المنهج جميعه حين ألّف كتابه، وإنّما جمعه من مصادر، لم يدلّ عليّها إلا عندما تضطره طبيعة النصّ إلى ذلك، وحقّق بعض الأقوال المتنازع في نسبتها، وتحرّي الدقّة بوسائله ـ في الاختيار ممّا وجده لأمير المؤمنين، ثمّ ترك أوراقا بيضاء في الكتاب ليلحق به فيما بعد، ما تصحّ لديه نسبته إلى عليّ رضي الله عنه، وسيأتي تفصيل ذلك في الكلام في هذا الكتاب.

[1] انظر: ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، 2: 198- 202.

[2] كشف الدكتور إحسان عبّاس عن بعض النّصوص الّتي جاءت في النّهج، وتُنسب إلى غير عليّ رضي الله عنه انظر: عبّاس، الشَّريف الرَّضيّ، 53، 54.

والمطعن التاسع والأخير الّذي وُجِه إلى الشَّريف الرَّضيّ، وهو خلوّ الكتب الأدبيّة من كثير ممّا في "نهج البلاغة" يحتاج إلى توضيح، فإنّ القسم الأوّل وهو المشتمل على الخُطَب، والثّاني وهو المشتمل على الكتب، يصعب دورانهما في كتب الأدب، الّتي تختار الفصول القصيرة، والكلمات الّتي يتمثّل بها، ورغم هذا فبعضها دائر في كتب الأدب مع كثير من الفصول القصار لعلي ممّا حفل به "نهج البلاغة" وليس هذا المكان موضع استقصاء ذلك، ولكنّا لو استعرضنا بعض المجاميع الأدبيّة المشتهرة، مثل "البيان والتّبيين" للجاحظ، و"الكامل" للمبرَّد، و"عيون الأخبار" لابن قُتيبة، لوجدنا الكثير[1]، هذا بالإضافة إلى كثير من الكتب الّتي اشتملت على كلام عليّ وحده، وقد سبق بيان ما كان منها قبل عصر الرَّضيّ، وَعَدّ عبد الزّهراء الحسيني 24 مؤلّفا كُتِبت في هذا الشّأن بعد الرَّضيّ[2].

ولقد انتصر ابن أبي الحديد لصحّة الكتاب، هكذا: "لا يخلو إمّا أن يكون كلّ "نهج البلاغة" مصنوعا منحولا، أو بعضه، والأوّل باطل بالضّرورة، لأنّا نعلم بالتّواتر صحّة إسناد بعضه إلى أمير المؤمنين عليّه السّلام، وقد نقل المحدَّثون كلّهم أو جلّهم والمؤرّخون كثيرا منه، وليسوا من الشّيعة لينسبوا إلى غرض في ذلك. والثّاني يدلّ على ما قلناه لأنّ من قد أنِس بالكلام والخطابة، وشدّ طرفا من علم البيان، وصار له ذوق في هذا الباب، لا بدّ أن يفرّق بين الكلام الركّيك والفصيح، وبين الفصيح والأفصح، وبين الأصيل والمولّد، وإذا وقف على كراس واحد يتضمّن كلاما لجماعة من الخطباء، أو لاثنين منهم فقط، فلا بدّ أن يفرّق بين الكلامَين، ويميّز بين الطَّريقتَين. ألا ترى أنّا مع معرفتنا بالشّعر ونقده، لو تصفّحنا ديوان أبي تمّام فوجدناه قد كتب في أثنائه قصائد أو قصيدة واحدة لغيره، لعرفنا بالذّوق مباينتها لشعر أبي تمام ونفسه، وطريقته ومذهبه في القريض، ألا ترى أنّ العلماء بهذا الشّأن حذفوا من شعره قصائد كثيرة منحولة إليه، لمباينتها لمذهبه في الشّعر، وكذلك حذفوا من شعر أبي نُوَّاس

[1] انظر فهرس الخطب وفهرس الرّسائل ثمّ فهرس الأعلام، في البيان والتّبيّين، 4: 115، 119، 320؛ وفهرس الأعلام في الكامل 4: 366- 367؛ وفهرس الأعلام في عيون الأخبار، 4: 209- 210.

[2] الحسيني، مصادر نهج البلاغة وأسانيده، 1: 68- 92.

شيئا كثيرا، لما ظهر لهم أنّه ليس من ألفاظه ولا من شعره، وكذلك غيرهما من الشّعراء، ولم يعتمدوا في ذلك إلّا على الذّوق خاصّة.

وأنت إذا تأمّلت "نهج البلاغة" وجدته كلّه ماء واحدا، وَنفَسًا واحدا، وأسلوبا واحدا، كالجسم البسيط الّذي ليس بعض من أبعاضه مخالفا لباقي الأبعاض في الماهيّة، وكالقرآن العزيز، أوّله كأوسطه، وأوسطه كآخره، وكلّ سورة منه، وكلّ آية مماثلة في المأخذ والمذهب والطَّريق والنّظم لباقي الآيات والسّور، ولو كان بعض النَّهج منحولا وبعضه صحيحا، لم يكن ذلك كذلك، فقد ظهر لك بهذا البرهان الواضح، ضلال من زعم أن هذا الكتاب أو بعضه منحول إلى أمير المؤمنين عليّه السلام.

واعلم أنّ قائل هذا القول يطرق على نفسه ما لا قبَل له به، لأنّا متى فتحنا هذا الباب، وسلطنا الشّكوك على أنفسنا في هذا النّحو، لم نثق بصحّة كلام منقول عن رسول الله صلّى الله عليّه وآله أبدا، وساغ لطاعِن أن يطعن ويقول: هذا الخبر منحول، وهذا الكلام مصنوع، وكذلك ما نقل عن أبي بكر وعمر من الكلام والخطب والمواعظ والأدب وغير ذلك، وكلّ أمر جعله هذا الطّاعن مستندا له فيما يرويه عن النّبيّ صلّى الله عليّه وآله، والأئمّة الرّاشدين، والصّحابة والتّابعين، والشّعراء والمترسّلين، والخطباء، فلناصرِي أمير المؤمنين عليّه السّلام أن يستندوا إلى مثله، فيما يروونه عنه من نهج البلاغة وغيره، وهذا واضح"[1]

وقد ناقش الدّكتور إحسان عبّاس جانبا من رأي ابن أبي الحديد، فقال: "وإني لأستبعد أيضا قول ابن أبي الحديد: وأنتَ إذا تأملتَ "نهج البلاغة" وجدته كلّه ماء واحدا، ونفَسا واحدا، وأسلوبا واحدا. وابن أبي الحديد يحتكّم في إثبات هذا إلى ذوقه الخاصّ، ومن قرأ الخطَب الّتي تثبت نسبتها للإمام عليّ، استطاع أن يميّزها بأسلوب قائم على الإيجاز الشَديد، والقوّة المتدافعة، والحدّة المنفعلة، ووجد فيها استئنافا كثيرا، وتقطّعا لا يطول معه أمد النَّفس، وتلويحا يلحق كثيرا من أقواله بالأمثال الموجزة، بينما يجد في نوع آخر من الخطب تسلسلا منطقيّا قائما على العلاقة بين الإنشاء والقلم، وترابطا بين أجزاء الجملة، وإكثارا من

[1] ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، 10: 128، 129.

الاستعارات، وطولا في الجزء والكلّ لا يتلاءم وطبيعة الرّواية الشّفويّة، ممّا يجعلنا نخالف ابن أبي حديد، في أنّ النّهج نسق واحد، ونفس واحد"[1] .

والدّكتور إحسان فصّل كلمة ابن أبي الحديد السّابقة عن أوّل كلامه وآخره، وناقشها بعيدة عنه، فخرج بهذا التّصوّر لرأيه، وما إليه أراد، وإنّما سبق هذا إسهاب من ابن أبي الحديد في بيان غرضه بالماء الواحد والنَّفَس الواحد والأسلوب الواحد، وهو أنّ لكلّ شاعر أو خطيب أو كاتب سمات نستطيع بها أن نتعرّف على إنتاجه وأن نخرج منه المنحول والمدسوس عليّه، ولم يعنِ ابن أبي الحديد أنّ كلام عليّ واحد على اختلاف الظّروف النّفسيّة والمواقف المتضاربة، وأكّد ابن أبي الحديد هذا حين شبهه بالقرآن في تناسبه، وآي القرآن تعطي كلّ موقف ما يناسبه.

ولكن رأي ابن أبي الحديد هذا ليس على إطلاقه، فالّذي يريد أن ينحل شاعرا أو خطيبا قولا، يستطيع- إذا كانت أداته طيّعة- أن يبرع في تقليده، ولكنّه لا يسلم له الأمر دائما، وما نظنّه وقع في "نهج البلاغة" إنّما هو من قبيل وضع الرّوابط بين الكلام للإمام وكلام، أو الاستطراد من معنى وتشقيقه واستقصاء نواحيه وهذا كلّه ظنّ لن يحقّقه أو ينفيه إلا دراسة متأنّية لمصادر "نهج البلاغة" وتوثيق نقوله.

وما ذكره ابن أبي الحديد من أنّ الطّاعن على "نهج البلاغة" يطرق على نفسه ما لا قِبَل له به لأنّا متى فتحنا هذا الباب لم يصحّ كلام منقول عن الرسول صلى الله عليّه وسلم والصّحابة رضي الله عنهم. هذا الّذي ذكره مرفوض في جملته، لأنّا لا نستطيع أن نقبل كلّ كلام يقدّم إلينا منسوبا إلى رسول الله صلّى الله عليّه وسلم وإلى صحابته، دون أن نبذل الجهد في تحرّي صحيحة في النّسبة من باطله، وعلى هذا قام علم الحديث وعلم الرّجال، فصحّ عن رسول الله صلّى الله عليّه وسلم ما صحّ، ونفي عنه ما ألحقه المبطلون، ولو جَدَّ الدّارسون في نفي الزّائف ممّا نسب إلى الصّحابة، وتوثيق الصّحيح منه، لاستقامت آراء كثيرة، ولهدينا في دراساتنا سبيل الرّشاد.

[1] عبّاس، الشَّريف الرَّضيّ، 57.

وجملة القول في نهج البلاغة أنّ الشّريف الرَّضيّ حين جمعه، كان يجمع شيئا معروفا في عصره بصحّة نسبته لعليّ بن أبي طالب، وإلا لاتّجه كثير من معاصريه إلى نقده، في عصر كثُرت فيه الفتن بين السُّنة والشّيعة، وكانت الكلمة أو اللّمزة كفيلةً بإحراق أحياء من بغداد أو هدمها، ولم يُقيّد الرَّضيّ كلّ ما وجده من كلام عليّ، وإنّما اختار منه ما يثق في صحّة نسبته[1]، ولذلك فقد جمع بعده النّاس، واستدركوا عليّه، وقد عَدّ الحسينيّ خمسة من المستدركِين على كتاب نهج البلاغة[2]. ولكن هذا الكتاب لن يسلم من الطّعن على بعض ما فيه، حتّى تقوم دراسة جادّة، تبحث عن أصوله، وتوثّق نقوله، وتقول الكلمة الأخيرة فيه.

وربما أعان على ذلك تبيّن منهج الرَّضيّ في جمعه لمادة "نهج البلاغة" وتنسيقه لها، وتأليفه الكتاب، وكما قلت في أوّل البحث: إنّ هذه الأضواء تجلي بعض الحقيقة.

ذكر الرَّضيّ في مقدّمة الكتاب السّبب الدّاعي إلى جمعهِ، حيث شغل في أوّل شبابه بتأليف كتاب في خصائص الأئمّة، وفرغ من الخصائص الّتي تخصّ عليّ بن أبي طالب ، ثمّ عاقته عن إتمام الكتاب عوائق، واطّلع على هذا القسم من خصائص الأئمّة جماعة من أصدقائه وأخواته، فاستحسنوا الفصل الأخير منه، وهو الخاصّ بما نُقل عن عليّ من الكلام القصير في المواعظ والحكم والأمثال والآداب، دون الخطب الطّويلة، والكتب المبسوطة، فاستحسنوا، وسألوا الرَّضيّ أن يبدأ بتأليف كتاب يحتوي على مختار كلام الإمام في جميع فنونه، من خطب وكتب ومواعظ وآداب، فأجابهم إلى طلبهم، وجعل الكتاب يدور على أقطاب ثلاثة، أوّلها الخطب والأوامر، وثانيها الكتب والرّسائل، وثالثها الحكم والمواعظ، وفَصَل الرَّضيّ بين بعض كلام عليّ وبعض على هذا النّحو ليلحق الجديد الّذي يعثر عليّه ببابه، ولذلك فقد ترك في آخر كلّ باب بعض الأوراق البيضاء لهذا الغرض[3].

[1] سيأتي في بيان منهج الرَّضيّ في نهج البلاغة ملامح لهذا العمل، في الصفحات التالية.

[2] الحسيني، مصادر نهج البلاغة وأسانيده، 1: 330- 334.

[3] الشَّريف الرَّضيّ، نهج البلاغة، 19، 20.

وقد سمّى الرَّضيّ كتابه نهج البلاغة "إذ كان يفتح للنّاظر فيه أبوابها، ويقرّب عليّه طلابها"[1]، و"إذ كان أمير المؤمنين عليّه السّلام مَشرع الفصاحة ومَوردها ومنشأ البلاغة ومولدها، ومنه عليّه السّلام ظهر مكنونها، وعنه أُخِذَت قوانينها، وعلى أمثلته حذا كلّ قائل خطيب، وبكلامه استعان كلّ واعظ بليغ، ومع ذلك فقد سبق وقصّروا، وتقدّم وتأخّروا، لأنّ كلامه عليّه السّلام الكلام الّذي عليّه مسْحَة من العلم الإلهيّ، وفيه عَبْقَةٌ من الكلام النّبويّ"[2].

ولم ينصّ الرَّضيّ في كلّ كلام يورده على مصادره، وإنّما كان يذكر مصدره ندورا، وقد ذكر أنّه نقل عن كتاب "الجَمَل" للواقديّ[3]، وعن كتاب "المغازي" لسعيد بن يَحيى الأمويّ[4]، كما نقل عن هشام بن الكلبيّ حِلْفا لعليّ كتبهُ بين ربيعة واليمن[5] وعن "المقامات في مناقب أمير المؤمنين" لأبي جعفر الإسكافيّ، كتابا لعليّ[6]، كما نُقِل عن الجاحظ والطّبريّ[7].

ولم يقصد الرَّضيّ إلى جمع كلّ الكلام المنسوب إلى عليّ، فقد قال: "ولا أدّعي، مع ذلك، أنّي أحيط بأقطار جميع كلامِه عليّه السّلام، حتّى لا يشذّ عليّ منه شاذّ، ولا يندّ نادٍ، بل لا أبعد أن يكون القاصر عنّي فوق الواقع إليّ، والحاصل في ربقتي دون الخارج من يدي، وما عليّ إلا بذل الجهد، وبلاغ الوسع، وعلى الله سبحانه وتعالى نهج السّبيل، ورشاد الدّليل، إن شاء الله[8]، بل إنّه يصرّح في كتبه الأُخرى في أكثر من موضع بأنّ "نهج البلاغة" يشتمل على مختار كلام أمير المؤمنين[9]، أو جميع مختار كلامه[10]، ولو أراد الرَّضيّ أن يجمع كلّ ما يُنسَب إلى عليّ

[1] ن.م.، 22.

[2] ن.م.، 20.

[3] ن.م.، 279، 363.

[4] ن.م.، 364.

[5] ن.م.، 362.

[6] ن.م.، 348.

[7] ن.م.، 59، 414.

[8] ن.م.، 21، 22.

[9] الشَّريف الرَّضيّ، تلخيص البيان في مجازات القرآن، 178؛ الشَّريف الرَّضيّ، المجازات النّبويّة 199.

[10] الشَّريف الرَّضيّ، حقائق التّأويل في تشابه التّنزيل، 5: 167؛ الشَّريف الرَّضيّ، المجازات النّبويّة 39، 40.

رضي الله عنه لاجتمع له الكثير.

ويرى إحسان عباس أنّ طريقة الرَّضيّ هي التّوسّع في النّسبة، لا التّدقيق في محاكمة النّصوص أو التّوقّف في قبول المشترَك منها[1]، ويستشهد على هذا بأخذِ الرَّضيّ برأي الجاحظ بعد أن أورد خطبة لمعاوية، حين تشكّك في نسبتها إليه، وقال: إنّها بكلام عليّ أشبه، وقد وصفه الرَّضيّ حينئذ بأنّه ناقد بصير[2]، وعدم أخذه برأي الجاحظ حين أورد خطبة لقَطَريّ بن الفُجاءَة[3]، جعلها الرَّضيّ في النّهج لعليّ[4]، قال: "ولم يثق هذه المرّة في رواية من سمّاه ناقدا بصيرا"[5]. كما يستشهد على ذلك بأنّ الشّريف الرَّضيّ أورد في بعض كتبه حديثا للنّبيّ صلّى الله عليه وسلّم، ثمّ قال: إنّ هذا الكلام يُنسَب لعليّ على وجه آخر. وضمّنه نهج البلاغة[6].

والقضيّة تحتاج إلى فضل بيان يظهر به وجه الصّواب فيها، ذلك أنّ الرَّضيّ اعتمد في نسبة الخطبة الأولى لعليّ على أدلّة قدّمها الجاحظ، حيث قال: "وفي هذه الخطبة . أبقاك الله . ضروب من العجب، منها أنّ الكلام لا يشبه السّبب الّذي من أجله دعاهم معاوية، ومنها أنّ هذا المذهب في تصنيف النّاس، وفي الأخبار عمّا هم عليّه من القهر والإذلال، ومن التّقيّة والخوف، أشبه بكلام عليّ رضي الله عنه ومعانيه وحاله منه بحال معاوية، ومنها أنّنا لم نجد معاوية في حال من الحالات يسلك في كلامه مسلك الزّهاد، ولا يذهب مذاهب العبّاد، وإنّما نكتب لكم ونخبر بما سمعناه، والله أعلم بأصحاب الأخبار، وبكثير منهم"[7] وهذا نقد داخليّ للنّصّ استحقّ به الجاحظ شهادة الرَّضيّ بأنّه الدّليل الخِرِيّت [الحاذق والماهر في الدّلالة]،

[1] عبّاس، الشَّريف الرَّضيّ، 53.

[2] الجاحظ، البيان والتبيين، 2: 61؛ الشَّريف الرَّضيّ، نهج البلاغة 59.

[3] الجاحظ، البيان والتبيين، 2: 126.

[4] الشَّريف الرَّضيّ، نهج البلاغة، 135.

[5] عبّاس، الشَّريف الرَّضيّ، 53.

[6] الشَّريف الرَّضيّ، المجازات النّبويّة، 199.

[7] الجاحظ، البيان والتّبيّين، 2: 61.

والنّاقد البصير[1]، ولم يعدل الرَّضيّ عن رأيه في الجاحظ حين جعل الخطبة الّتي نسبها الجاحظ في كتابه "البيان والتّبيين" لقَطَريّ بن الفُجاءَة (ت. 78هـ/ 697م)، منسوبة إلى عليّ في النّهْج، فقد كان لدى الرَّضيّ ما يعتمد عليّه في فعله هذا، وقد دلّ على هذا ابن أبي الحديد، حين قال: "واعلم أنّ هذه الخطبة ذكرها شيخنا أبو عثمان الجاحظ في كتاب "البَيان والتبيين"، ورواها لقَطرَيّ بن الفُجاءة، والنّاس يروونها لأمير المؤمنين عليّه السلام، وهي بكلام أمير المؤمنين أشبه، وليس يبعد عندي أن يكون قطري قد خطب بها، بعد أن أخذها عن بعض أصحاب أمير المؤمنين عليّه السّلام، فإنّ الخوارج كانوا أصحابه وأنصاره، وقد لقي قَطَريّ أكثرهم"[2]. هذا ولم يحتج الجاحظ لإيراد الخطبة منسوبة لقطري، ولم يعلّق عليّها، فالقضيّة قضيّة اختلاف في النّسبة، ولكلّ من الرَّجلَين مصادره الّتي هدته إلى نسبتها.

وبعد هذا فإنّ المرء يقتنع حينا بما يورده عالِم فيأخذ برأيه، في موضع بعينه، ثمّ يخالفه في موضع آخر له لا يقتنع برأيه فيه، فلا يأخذ به، وصنيعه هذا لا يُناقض صنيعه الأوّل.

أمّا **القضيّة الثّانية**، وهي الخاصّة بنسبة الكلام إلى النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم، وإلى عليّ رضي الله عنه، فهي لا تتعلّق بهذا الموضع المفرد الّذي ذكره إحسان عباس، وإنّما ورد هذا في مواضع أخرى، إليك بيانها:

1. روى الرَّضيّ قول عليّ رضي الله عنه: "كأنّ الموت فيها على غيرنا قد كُتِب..."، وقوله: "طوبى لمن ذلّ في نفسه.. " ثم قال: "ومن النّاس من ينسب هذا الكلام -أي الأخير- إلى رسول الله صلى الله عليّه وآله، وكذلك الّذي قبله"[3].
2. وروى قول عليّ: "القناعة مال لا ينفد"، ثمّ قال: "وقد روى بعضهم هذا الكلام لرسول الله صلّى الله عليّه وآله"[4].

[1] الشَّريف الرَّضيّ، نهج البلاغة، 59.

[2] ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، 7: 236.

[3] الشَّريف الرَّضيّ، نهج البلاغة، 381، 382.

[4] ن.م.، 427.

3. كما روى الرَّضيّ قول عليّ: "الحَجَر الغصب في الدّار رهن على خرابها" ثمّ قال: "ويُروى هذا الكلام عن النّبيّ (ص)، ولا عجب أن يشتبه الكلامان، فإنّ مستقاهما من قَلِيب [بئر ماء]، ومفرغهما من ذنوب"[1].
4. شرحَ الرَّضيّ ما في قوله النبيّ (ص): "القلوب أوعية بعضها أوعى من بعض" من الاستعارة. ثمّ قال: "وربّما نسب هذا الكلام إلى أمير المؤمنين عليّه السّلام، على خلاف في لفظه، وقد ذكرناه في جملة كلامه لكُمَيْل بن زياد النَّخعِيّ، في كتاب "نهج البلاغة"[2]، والّذي جاء في نهج البلاغة: " يا كُمَيْل بن زياد، إنّ هذه القلوب أوعية، فخيرها أوعاها، فاحفظ عنّي ما أقول لك"[3].
5. روى الرَّضيّ قول عليّ: " **أُخْبُر تَقْلِه" [أي إذا أَعجبك ظاهر الشّخص فاختبره فربّما وجدت فيه ما لا يسرّك فتبغضه]**، ثمّ قال: "ومن النّاس من يروي هذا ربما للرّسول صلى الله عليّه وآله، وممّا يقوّي أنّه من كلام عليّ، ما حكاه ثعلب عن ابن الأعرابيّ، قال المأمون: لولا أنّ عليّا قال: اخبُرْ تَقْلِهِ. لقلت: اَقْلِهِ تُخْبَر"[4].
6. كما روي قول عليّ: "العينُ وِكاءُ السَّهِ"، وشرح ما فيه من الاستعارة ثم قال: "وهذا القول في الأشهر الأظهر من كلام النّبي صلى الله عليّه وآله، وقد رواه قوم لأمير المؤمنين عليّه السّلام، وذكر ذلك المبرَّد في كتاب "المقتَضَب"، في باب اللفظ بالحرف"[5].

---

[1] ن.م.، 397.

[2] الشَّريف الرَّضيّ، المجازات النّبويّة، ص 390، 391.

[3] ن.م.، 386.

[4] الشَّريف الرَّضيّ، نهج البلاغة 422، وأخبر: فعل أمر من: خبرته، أي علمته، وتقله: من قلاه يقليه: إذا أبغضه. أي إذا أعجبك ظاهر الشّخص فاختبره، فربّما وجدت فيه ما لا يسرّك فتبغضه. هذا على الرواية الأولى، ووجه ما اختاره المأمون أنّ المحبّة ستر للعيوب، فإذا أبغضت شخصا أمكنك أن تعلم حاله كما هو.

[5] الشَّريف الرَّضيّ، نهج البلاغة، 426؛ الشَّريف الرَّضيّ، المجازات النّبويّة 378؛ وانظر: المبرّد، المقتَضَب، 1: 34.

ويتّضح من هذا الّذي يذكره الرَّضيّ حرصه على التّنبيه إلى النّبيّ (ص) وإلى عليّ، ليتميّز هذا عند المطّلع على كتابه، ولو كان ينشد التّوسّع في الرّواية لأغفل التّنبيه على هذا، وترى في الموضعَين الأوّلين أنّه يكتفي بذكر الاشتراك في النِّسبة، بينما يعلّل لهذا الأمر في الموضع الثّالث باشتباه كلامَيْهما، حيث الاتّحاد في المصدر والمورد، وكذلك القول في الموضع الّذي أشار إليه إحسان عبّاس، وهو ما رواه الرَّضيّ من قول النبيّ (ص): "ألا وإنّ الآخرة قد ارتحلت مقبلة"، حيث قال: "ويروى هذا الكلام على تغيير في ألفاظه لأمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليّه السّلام"[1]، فإنّ كلام النّبيّ (ص)، لا بدّ أن يجري على لسان عليّ، وهو يخطب أو يكتب.

وترى في الموضع الرّابع أنّ كلام عليّ في "نهج البلاغة" مقتَبس من قول النّبيّ (ص)، ورغم ذلك فقد نبّه عليه الرَّضيّ بما يبرئ ذمَّتَه، ويخلّي صفحته. أمّا حين يجد الرَّضيّ سبيلا إلى ترجيح نسبة القول إلى عليّ، أو إلى النّبيّ (ص)، فإنّه يسلكه، كما فعل في الموضعَين الخامس والسّادس. وهذا كلّه منهج من ينشد التّحقيق والتّثبّت، لا التّوسّع في النّسبة، والتّكثّر منها.

وقد ذكر الرَّضيّ في مقدّمة الكتاب: أنّه، ربّما جاء في أثناء هذا الاختيار اللّفظ المردّد، والمعنى المُكَرّر، والعذر في ذلك أنّ روايات كلامه -يعني عليّا- تختلف اختلافا شديدا، فربما اتّفق الكلام المختار في رواية فنقل على وجهه، ثمّ وجد بعد ذلك في رواية أخرى موضوعا غير وضعه الأوّل، إمّا بزيادة مختارة، أو بِلفظٍ أحسن عبارة "فتقضي الحال أن يعاد، استظهارا للاختيار وغيره على عقائل الكلام، وربما بَعُدَ العهد أيضا بما اختير أوّلا، فأعيد بعضه سهوا أو نسيانا، لا قصدا واعتمادا"[2].

وقد أدّى هذا الاختلاف الشّديد في رواية كلام عليّ، إلى أن يذكر الرَّضيّ الرّوايتَين إذا اختلفتا[3]

[1] الشَّريف الرَّضيّ، المجازات النّبويّة، 198- 199.

[2] الشَّريف الرَّضيّ، نهج البلاغة، 21.

[3] ن.م.، 55، 73، 84، 125، 128، 357، 371، 425.

أو كانت إحداهما زائدة عن الأخرى، أو كانت الرّواية الأُخرى[1] أوضح وأشرح[2]، ولكنّ الرَّضيّ رغم هذا كان يجنح إلى الاختصار، فيترك بعض كلام عليّ خوف الإطالة والخروج عن الغرض المقصود، إذا كان الكلام معقودا للفصول القصيرة[3]، أو يشير إلى ما سبق، رغبة في الاختصار وعدم التّكرار[4].

وقد التزم الرَّضيّ أن يكون الكتاب كلّه من نثر عليّ، ولم يروِ له شعرا إلا هذَين البيتَين:

فإنْ كنتَ بالشّورى ملكتَ أمورَهم فكيف بهذا والمشيرون غُيّبُ

وإن كنتَ بالقُربى حَجَجْتَ خَصِيمَهم فغيرُك أولى بِالنّبي وأقربُ[5]

ولم يكن عمل الرَّضيّ مجرّد جمع كلام عليّ، وإنّما كان يعلّق على بعض الأخبار الّتي تردُ فيه[6]، ويشرح المعاني اللّغويّة الّتي يرى أنّ القارئ يحتاج إليها في عصره[7]، بل إنّه شرح الكلمات الغريبة في خطبة الطّاووس[8]، وعَقَد فصلا في آخر الكتاب لشرح الغريب من كلام عليّ[9]، كما كان يشرح النّكت البلاغيّة الّتي ترد في كلام عليّ[10]، وقد ذكر عُقَيب كلام لعليّ وجّهه إلى ابن عبّاس أنّ عليًا "هو أوّل من سُمِعَت منه هذه الكلمة، أعني: فما عدا ممّا بدا"[11] (أي ما الّذي

---

[1] ن.م.، 297.

[2] ن.م.، 415.

[3] ن.م.، 370.

[4] ن.م.، 399، 400.

[5] ن.م.، 391.

[6] ن.م.، 395، 399.

[7] ن.م.، 36، 73، 49، 51، 65، 66، 68، 71، 84، 125، 142، 143، 150، 298، 325، 379، 417، 423، 428.

[8] ن.م.، 193.

[9] ن.م.، 429- 431.

[10] ن.م.، 73، 281، 425، 426، 427، 429، 431.

[11] ن.م.، 57.

صرفك عمّا كان بدا وظهر منك). يهتمّ ببيان مقاصد عليّ من كلامه، إيضاحا للقارئ، وكشفا عن وجوه من أَلِفهم تخفى على مَن لا يعرف ظروف النّصّ[1]. وأبدى إعجابه بكلام عليّ، وبيّن سرّ هذا الإعجاب في مواطن كثيرة، كقوله بعد إيراد بعض من خطبته لما بويع بالمدينة: "أقول: إنّ في هذا الكلام الأدنى من مواقع الإحسان ما لا تبلغه من مواقع الاستحسان، وإنّ حظّ العجب منه أكثر من حظّ العجب به، وفيه – مع الحال الّتي وصفنا- زوائد من الفصاحة لا يقوم بها لسان، ولا يطّلع فَجّها إنسان، ولا يعرف ما أقول إلا من ضرب في هذه الصّناعة بحقّ، وجرى فيها على عرق (وَمَا يَعقلُهاَ إلاَّ العالِمونَ)"[2]. وكان يتنبّه إلى غرابة ما يُنقَل عن عليّ إذا كان متفرّدا به وينصّ على هذا، كما فعل في تفسير عليّ لقوله تعالى: (واعلموا أنّما أموالكم وأولادكم فتنة)[3] ونهيهِ أن يقول الرّجل: اللّهمّ إنّي أعوذ بك من الفتنة. وإنّما يستعيذ الرّجل من مُضِلاَّت الفِتن، فقد قال الرَّضيّ عُقَيْب التّفسير: "وهذا من غريب ما سمع منه عليّه السّلام في التّفسير"[4].

وقد يدير الرَّضيّ نقاشا حول كلمة لعليّ، كما فعل في شرح قوله: إذا بلغ النّساءُ نَصَّ الحِقاقِ - أو نصّ الحِقائق[5] - فالعَصَبَة أولى[6]، فقد أورد ما ذكره أبو عبيد القاسم بن سلام في "غريب

[1] ن.م.، 57.

[2] ن.م.، 47، 74، 79، 125، 143، 163، 361، 371، 380، 384، 396، 405، 406، 428.

[3] سورة الأَنْفال 8، الآية 28.

[4] الشَّريف الرَّضيّ، الشَّريف الرَّضيّ، نهج البلاغة، 42، 43، وتجد بقيّة المواطن في صفحات 47، 48، 50، 55، 86، 256، 298، 368، 371، 375، 376.

[5] الشَّريف الرَّضيّ، نهج البلاغة، 377.

[6] أي إذا بلغت المرأة إلى الحدّ الّذي يجوز تزويجها وتصرّفها في حقوقها، فأخوتها أو أعمامها، أولى بتزويجها إن أرادوا ذلك.

الحديث"[1]، ثم ذكر رأيه هو فقال: "والّذي عندي أنّ المراد بنصّ الحقاق ههنا بلوغ المرأة إلى الحدّ الّذي يجوز فيه تزويجها، وتصرّفها في حقوقها ومضى يحتجّ لرأيه[2].

وقد يكتفي باختيار رأي ممّا يسوقه، والانتصار له، كما فعل في بيان الكِنايَة في قول عليّ: "كنّا إذا احمرَّ البأسُ اتّقينا برسول الله صلّى الله عليّه وآله"[3]. (أي إذا اشتدّ القتال وحمي الوطيس احتمينا برسول الله، وجعلناه قدامنا واستقبلنا العدوّ به وقمنا خلفه).

وهكذا جعل الرَّضيّ من "نهج البلاغة" كتابا حافلا بفصيح القول، ورائع المعاني، ومعرضا للرّأي، ومجالا للصّراع الفكريّ، ممّا أدار حوله النّقاش، وعطف النّاس نحوه، على مرّ الأيام، وتعاقب الأزمان.

الخلاصة

تبيّن من الصّفحات السّابقة أنّ كتاب "نهج البلاغة" كتاب مطعون في نسبته لعليّ بن أبي طالب وقد توصّل البحث إلى عدّة أدلّة على ذلك، وهي:

- أنّ الكتاب جُمع بعد وفاة عليّ عنه بقرابة أربعة قرون، فالشّريف الرَّضيّ توفّي سنة (406هـ/ 1015م)، وعليّ توفي سنة (40هـ/ 661م)، وليس هناك إسناد متصلّ بينه وبين عليّ بن أبي طالب.
- اشتماله على كثير من المصطلحات الّتي لم يكن يتداولها النّاس في عهد عليّ، وإنّما عرفت بعد ذلك.
- اشتماله على مذهب المعتزلة في الصّفات، والشّيعة قد اعتمدوا على كتب المعتزلة في العقليّات، وكذلك اشتماله على كثير من المصطلحات الّتي لم يكن يتداولها الناس في عهد عليّ بن أبي طالب، وإنّما عرفت بعد ذلك كأداتي الاستفهام (الأيْن، والكيف)، وكذلك ما فيه

[1] أبو عُبيد، غريب الحديث، 3: 457، 458.

[2] الشَّريف الرَّضيّ، نهج البلاغة، 430.

[3] ن.م.، 431.

من كلمات تجري على ألْسِنة المتكلّمين كَ(المحسوسات، والكلّ والبعض، والصفات الذاتيّة، والجسمانيّات).

- اشتماله على سبّ علي للصحابة كأبي بكر وعمر ومعاوية وطلحة والزبير وعمرو بن العاص، وهذا خلاف ما عُرِف عنه، حيث نجد حتى في كتاب "نهج البلاغة" نفسه ما يخالف ذلك؛ من الثناء على الصحابة في أكثر من موضع.
- أنّ فيه من السَّجْع والتّنميق والصّناعة اللّغوية ما لم يُعرَف في عصر الخلفاء، ومنهم عليّ، وإنما عُرف بعد ذلك، وكذلك التطويل في الكلام فقد ذكَر في كتاب "نهج البلاغة" عهدَ عليّ بن أبي طالب إلى الأشتر في خمس عشرة ورقة، وهذا خلاف المعروف من كلام علي وإيجازه.
- يتضمّن كتاب نهج البلاغة كمًّا من الخطَب في كتب الشّيعة دون أن يكون لها ذِكر في كتب السُّنّة، ولا حتّى في كتب الأدب المعروفة، أو في كتب الغريب الّتي اهتمت بتفسير الغريب من كلام الرسول صلى الله عليّه وسلم وكلام صحابته؟! ولماذا ينفرد عليّ بن أبي طالب عنه بهذا الكمّ الكبير من الخطب دون أن يحدث ذلك لغيره من الخلفاء؟!.
- أنّ فيه نسبة ادّعاء علم الغيب لعليّ، وهذا ما يوافق عقائد الشيعة في الإماميّة.
- بالاعتماد على المضامين والخصائص الأسلوبيّة، والتي قسم كبير منها يتناسب مع خصائص القرن الرابع ممّا أضافه الشريف الرضيّ أو اختاره ممّا وضعه غيره خلال السنوات والقرون التي تفصل بينه وبين علي، يمكن القول إنّ كثيرا ممّا ورد في النهج من خطب مرويّة ورسائل مكتوبة ليست لعلي بن أبي طالب، بل هي صناعة عبّاسيّة بامتياز، ولا يعلم وجه التحديد مَن كَتبَها ولا متى كُتبت لكنّه من المؤكّد أنّه كُتبت بعد القرن الثاني الهجري، فقد يكون الشريف الرضي هو الذي كتبها كلّها أو بعضها أو أنّه اكتفى بجمعها والاختيار منها[1].

[1] خاصّة الكلمات والخطب ذوات الأرقام في القسم الأوّل الباب المختار من الخطب 1-6، 16- 19، 30، 32، 49، 56، 58، 69، 71، 72، 82، 84، 86، 89، 90، 92/، 93، 100، 104، 105، 107، 108، 110، 11، 115، 128، 130، 135، 137، 138، 147، 149، 150، 152، 155، 157، 159، 161، 164، 166،

أمّا في القسم الثالث باب الحِكَم المأثورة والأقوال القصيرة، فإنّه لا يمكن القطع بنفي صحّة نسبتها إليه، أيضا نظرا لقصرها وعدم تبيّن الأثر العبّاسي في كثير منه، فأمّا ما تبيّن الأثر العبّاسي فيه -وهو قليل-حكمنا بعدم صحّته نسبته لعلي كالقول المنسوب إليه عندما سئل عن التوحيد والعدل فقال: "التوحيد ألا تتوهّمه والعدل أن لا تتّهمه"[1]، فهذه العبارات تجمع بين كلمتي التوحيد والعدل وهو ما يسمّي به المعتزلة أنفسهم بأنهم أهل العدل والتوحيد بالإضافة إلى ما فيها من مصطلح التوهّم، وهو أحد مصطلحات أهل الكلام والفلاسفة، فهذه العبارة وأمثالها لا يمكن نسبتها إلى علي، وكذلك القول المنسوب إليه: "إنّ لله ملكا ينادي في كل يوم لدوا للموت واجمعوا للفناء، وابنوا للخراب"[2]، فإنّه واضح أنّه مأخوذ من مطلع إحدى قصائد أبي العتاهية (ت. 211هـ/ 826م)، وهو قوله:

لِدوا للموتِ وابنوا للخرابِ فكُلُكُم يصيرُ إلى تبابِ[3]

- كما أنّ بعض الأقوال القصيرة مرويّة عن النبيّ (ص) في كتب الحديث، فإمّا أنّها استشهاد من علي بأحاديث النبي (ص) أو أنّ أحد الرواة نسبها لعلي جهلا أو عمدا، ومن ذلك قوله: "لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق"[4]، فهذا القول رواه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده عن عليّ نفسه عن النبي (ص)، قال: "لا طاعة لمخلوق في معصية الله عزّ وجلّ"[5]، وقوله فيما يُنسب إليه: "إن الله تعالى افترض عليكم فرائض فلا تضيّعوها، وحدَّ لكم حدودا فلا تعتدوها، ونهاكم عن أشياء فلا تنتهكوها، وسكت لكم عن أشياء-ولم يدعها نسيانا- فلا

180، 183، 184، 188، 191، 203، 204، 206، 209، 210، 216، 217، 218، 221، 222، 225، 229، 230، 231، 232، 236، 237، 238، 243؛ وفي القسم الثاني باب الكتب والرسائل والعهود والوصايا 3، 9، 10، 17، 25، 27، 31، 38، 41، 45، 53.

[1] الشَّريف الرَّضيّ، نهج البلاغة، 2: 413.

[2] الشَّريف الرَّضيّ، نهج البلاغة، 2: 337.

[3] أبو العتاهية، ديوان أبي العتاهية، 46.

[4] الشَّريف الرَّضيّ، نهج البلاغة، 2: 347

[5] ابن حنبل، مسند الإمام أحمد بن حنبل، 2: 333، حديث رقم 1095.

تتكلّفوها"[1]، وقد روي هذا القول باختلاف بسيط عن النبي (ص): "إنّ الله عزّ وجلّ فرض فرائض فلا تضيّعوها، وحرّم حرمات فلا تنتهكوها، وحدّ حدودا فلا تعتدوها، وسكت عن أشياء من غير نسيان فلا تبحثوا عنها"، رواه الدارقُطني[2]، وقوله: "من أبطأ به عمله، لم يُسرع به حسبه"[3]، فهذا الحديث رواه مسلم في صحيحه عن رسول الله ص ضمن حديث طويل مع اختلاف طفيف في الرواية: "ومن بطأ به عمله، لم يُسرع به نسبُه"[4].

ولعلّ الدراسات النقديّة المستقبليّة تكشف أسرار كتاب نهج البلاغة وتحدّد مؤلّفه الحقيقي بصورة أكثر دقّة وأقرب صوابا.

[1] الشَّريف الرَّضيّ، نهج البلاغة، 2: 330

[2] الدارقُطني، سُنَن الدارقُطني، 2: 419، حديث رقم 4316.

[3] الشَّريف الرَّضيّ، نهج البلاغة، 2: 330

[4] مسلم بن الحجّاج النيسابوري، صحيح مُسلم، 1337- 1338، حديث رقم 2699.

قائمة المصادر

ابن تيمية، تقي الدين أحمد بن عبد الحليم (ت. 728هـ/ 1328م). **منهاج السُّنة النبويّة في نقض كلام الشيعة القدريّة**. تحقيق: محمد رشاد سالم، الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميّة، 1406هـ/ 1986م.

الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر (ت. 255هـ/ 868م). **البيان والتّبيّن**. تحقيق عبد السّلام هارون. القاهرة: مكتبة الخانجي، 1961م.

ابن حَجَر العسقلاني، أحمد بن عليّ (ت. 852هـ/ 1449م). **لسان الميزان**. حيدرآباد: مجلس دائرة المعارف النّظاميّة، 1329هـ/ 1911م.

ابن أبي الحديد، عبد الحميد بن هبة الله (ت. 852هـ/ 1449م). **شرح نهج البلاغة**. تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم. القاهرة: دار إحياء الكتب العربيّة، 1959.

ابن حنبل، أحمد الشيباني (ت. 241هـ/ 855م). **مسند الإمام أحمد بن حنبل**. تحقيق: شُعيب الأرناؤوط وآخرون، بيروت: مؤسّسة الرسالة، 1420هـ/ 1999م.

ابن خَلِّكان، أحمد بن محمّد (ت. 681هـ/ 1282م). **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزّمان**. تحقيق محمّد محيي الدّين عبد الحميد. القاهرة: مكتبة النّهضة المصريّة، 1948.

الخوانساري، محمّد باقر بن زين العابدين (ت. 1313هـ/ 1895م). **روضات الجنّات في أحوال العلماء والسّادات**. طهران: مكتبة إسماعيليان، 1367هـ/ 1947م.

الدارقُطني، علي بن عمر (ت. 385هـ/ 995م). **سنن الدارقُطْني**. تحقيق: عادل عبد الموجود وعلي معوّض، بيروت: دار المعرفة، 1422هـ/ 2001م.

ابن أبي الدنيا، عبد الله بن محمد (ت. 281هـ/ 984م). **كتاب الزهد**. دمشق: دار ابن كثير، 1999.

الذّهبيّ، محمّد بن أحمد بن عثمان (ت. 748هـ/ 1348م). **ميزان الاعتدال في نقد الرّجال**. تحقيق عليّ البجاوي. القاهرة: دار إحياء الكتب العربيّة، 1963.

الشّريف الرَّضيّ، محمّد بن الطّاهر الحسين (ت. 406هـ/ 1015م). **تلخيص البيان في مجازات القرآن**. بغداد: مطبعة المعرف، 1955.

الشّريف الرَّضيّ، محمّد بن الطّاهر الحسين (ت. 406هـ/ 1015م). **حقائق التّأويل في متشابِه التّنزيل**. تحقيق محمّد الرّضا آل كاشف الغِطاء. النّجَف: منتدى النّشر، 1936.

الشّريف الرَّضيّ، محمّد بن الطّاهر الحسين (مُعِدّ) (ت. 406هـ/ 1015م). **نهج البلاغة**. تحقيق محيي الدّين عبد الحميد. القاهرة: د.ت.

الشّريف الرَّضيّ، محمّد بن الطّاهر الحسين (ت. 406هـ/ 1015م). **المجازات النّبويّة**. تحقيق د. طه الزّيني. القاهرة: مؤسسة الحلبي، 1967.

الشّريف الرَّضيّ، محمّد بن الطّاهر الحسين (مُعِدّ) (ت. 406هـ/ 1015م). **نهج البلاغة**. شرح الشّيخ محمّد عبدُه. تحقيق محمّد أحمد عاشور ومحمّد إبراهيم البنّا. القاهرة: دار ومطابع الشّعب في مصر، 1391هـ/ 1971م.

النيسابوري، مسلم بن الحجّاج (ت. 261هـ/ 874م). **صحيح مسلم**. المنصورة: مكتبة الإيمان، د.ت.

الشّريف المرتضى، عليّ بن الحسين (ت. 436هـ/ 1044م). **ديوان الشّريف المرتضى**. تحقيق رشيد الصّفار. القاهرة: دار إحياء الكتب العربيّة، 1958.

النيسابوري، أبو الحسن مسلم بن الحجّاج (ت. 261هـ/ 875م). **صحيح مسلم**. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، 1412هـ/ 1992م.

الصّفدي، صلاح الدّين خليل بن أيبك (ت. 764هـ/ 1363م). **الوافي بالوَفَيات**. تحقيق هلموت ريتر. إستانبول: جمعيّة المستشرقين الألمانيّة، 1931.

أبو عُبَيد. القاسم بن سلام (ت. 224هـ/ 838م). **غريب الحديث**. حيدرآباد: مطبعة دائرة المعارف العثمانيّة، 1964- 1967.

أبو العتاهية، إسماعيل بن قاسم بن سُويد (ت. 213هـ/ 826م). **ديوان أبي العتاهية**. تحقيق: كرم البستاني، بيروت: دار بيروت للطباعة والنشر، 1406هـ/ 1986م.

ابن عَنَبَة، جمال الدّين أحمد بن عليّ الحسيني (ت. 828هـ/ 1424م). **عُمدَة الطّالب في أنساب أبي طالب**. النّجف: المطبعة الحيدريّة، 1961.

ابن قُتيبة، عبد الله بن مسلم (ت. 279هـ/ 889م). **عيون الأخبار**. القاهرة: دار الكتب المصريّة، 1930.

المبرِّد، محمّد بن يزيد (ت. 285هـ/ 899م). **المقتَضَب**. تحقيق محمّد عبد الخالق عضيمة. القاهرة: المجلس الأعلى للشّؤون الإسلاميّة بالقاهرة، 1994.

المبرِّد، محمّد بن يزيد (ت. 285هـ/ 899م). **الكامل**. تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم والسيّد شحاتة. القاهرة: مكتبة النّهضة، 1956.

المجلسيّ، محمّد باقر. **بحار الأنوار**. بيروت: مؤسَّسَة الوفاء، 1404/ 1983.

ابن معصوم، عليّ بن أحمد (ت. 1119هـ/ 1707م). **الدّرجات الرّفيعة في طبقات الشّيعة**. النّجف: المكتبة الحيدريّة ومطبعتها، 1382هـ/ 1962م.

المفيد، محمّد بن النّعمان العُكبريّ. **الجمل والنّصرة لسيد العترة في حرب البصرة**. تحقيق عليّ سيد شريفي. قُمّ: المؤتمر العالميّ لألفيّة الشّيخ المفيد، 1413/ 1992.

النّجاشي، أحمد بن علي (ت. 450هـ/ 982م). **رجال النَّجاشي**. تحقيق: محمد جواد النائيني، قمّ: مؤسسة النشر الإسلامي، 1407هـ/ 1986م.

اليافعي، عبد الله بن أسعد (ت. 768هـ/ 1367م). **مِرآة الجَنان وعِبرَة اليقظان**. حيدرآباد: طبعة دائرة المعارف، 1334هـ/ 1915م.

قائمة المراجع

أمين، أحمد. **فجر الإسلام**. القاهرة: مطبعة الاعتماد، 1933.

الأميني، عبد الحسين أحمد. **الغدير**. بيروت: دار الكتاب العربي، 1967.

بروكلمان، كارل. **تاريخ الأدب العربيّ**. ترجمة د. عبد الحليم نجّار وآخرون. القاهرة: دار المعارف، 1961.

حاجي خاني، علي. **أصالة نهج البلاغة من منظور الدراسة الموضوعيّة الأسلوبيّة**. طهران: جامعة تربيت مدرس، 1434هـ/ 2012م.

الحسيني، عبد الزّهراء. **مصادر نهج البلاغة وأسانيده**. النّجف: دار القضاء، 1966- 1968.

الحلو، عبد الفتاح محمّد. **الشّريف الرَّضيّ**. أطروحة دكتوراة، جامعة القاهرة: كليّة العلوم القاهرة، 1974.

الحلو، عبد الفتّاح محمد. "نهج البلاغة بين الإمام علي والشريف الرضي." **مجلّة كليّة اللغة العربيّة والعلوم الاجتماعيّة**، جامعة الإمام محمد بن سعود 5 (1975): 197-224.

الحوفي، أحمد. **بلاغة الإمام علي**. القاهرة: دار نهضة مصر للطباعة والنشر، 1977.

سركيس، يوسف. **معجم المطبوعات العربيّة والمعرّبة**. مصر: مكتبة سركيس، 1328هـ/ 1910م.

الشَّريفي، عبد الهادي. "نهج البلاغة: جمعه، مصادره، مناقشة التشكيك في نسبته إلى الإمام علي (عليه السلام). **مجلّة المنهاج** 36 (1425هـ/ 2005م): 146-165.

شمس الدين، محمد مهدي. **دراسات في نهج البلاغة**. النجف: المطبعة العلمية، 1956.

الصَّراف، فاطمة عبد المنعم. "اتّجاهات الكتابة التاريخيّة لثورة الإمام الحسين عند المؤرّخين والأديب والعالم المسعودي مؤرّخا: الأصفهاني أديبا، وابن قولويه عالما." **مجلّة مركز دراسات الكوفة**، 69/ 2 (2023): 555- 577.

صفوت، أحمد زكي. **الإمام عليّ**. القاهرة: مطبعة العلوم، 1359هـ/ 1940م.

العاملي، محسن الأمين (1371هـ/ 1952م). **أعيان الشيعة**. بيروت: مطبعة الإنصاف، 1947.

عبّاس، إحسان. **الشّريف الرَّضيّ**. بيروت: دار صادر للطّباعة والنّشر، 1959.

العقّاد، عبّاس محمود. **عبقريّة الإمام عليّ**. القاهرة: دار المعارف، 1961.

الغِفاري، عبد الرسول. " دعوات وشبهات أثارها البعض حول نهج البلاغة"، **تراثنا** 91- 92 (1428هـ/ 2007م): 21-99.

المازدراني، محمد صالح. **شرح أصول الكافي**. تحقيق: الميرزا أبو الحسن الشعراني، بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1421هـ/ 2000م.

مركز المعارف للتأليف والنشر، **الشباب في فكر الإمام الخميني قُدِّس سرَّه**. بيروت: مركز المعارف للتأليف والنشر، 2015.

معارف، مجيد. " روش هاي ابن أبي الحديد در اثبات اصالت نهج البلاغة" (أساليب ابن أبي الحديد في إثبات أصالة نهج البلاغة)، **مجلة مقالات وبررسيها (مجلة المقالات والتحقيقات)**، جامعة طهران 1/ 76 (1425هـ/ 2004م): 135-156.

المُعَتِّق، عوّاد بن عبد الله. **المعتزلة وأصولهم الخمسة وموقف أهل السنّة منها**. ط.2. الرياض: مكتبة الرشد، 1416هـ/ 1995م.

نالينو، كارلو. **تاريخ الآداب العربيّة من الجاهليّة حتى عصر بني أميّة**. اعتنت بنشره مريم نالينو، القاهرة: دار المعارف، 1954.

وند، تورج زيني. "في الدفاع عن نهج البلاغة والردّ على شبهات شوقي ضيف"، **مجلة العلوم الإنسانيّة** 17 (1431هـ/ 2009م): 91- 107.

المراجع الأجنبيّة:

Kohlberg, E,. "Wasi" *The Encyclopedia of Islam* II (1960): 161-162.

Rubin, U., "Prophets and Progenitors in the Early Shi'a Tradition", *Jerusalem Studies in Arabic and Islam* (1979): 13-28.